

Distr.: General
22 June 2020
Arabic
Original: English/French



رسالة مؤرخة 22 حزيران/يونيه 2020 موجهة إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن من رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطة التي قدمها السيد فيليبو غراندي، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وكذلك البيانات التي أدلى بها ممثلو كل من ألمانيا وإستونيا وإندونيسيا والاتحاد الروسي وبلجيكا وتونس والجمهورية الدومينيكية وجنوب أفريقيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين والصين وفرنسا وفيت نام والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنيجر والولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتعلق بجلسة الإحاطة التي قدمها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، المعقودة عن طريق التداول بالفيديو يوم الخميس 18 حزيران/يونيه 2020.

ووفقا للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، والذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا، ستصدر هذه الإحاطة وهذه البيانات بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) نيكولا دو ريفيير
رئيس مجلس الأمن



المرفق الأول

بيان مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، فيليبو غراندي

يعيش واحد في المائة من البشر الآن في منفى قسري. وفي السنوات العشر الماضية، تضاعف عدد الأشخاص الذين سُردوا قسراً ليصل إلى ما يقرب من 80 مليون شخص. وقد أبلغنا عن ذلك، كما يعلم العديد من أعضاء مجلس الأمن، في طبعة عام 2019 الصادرة في جنيف هذا الصباح من وثيقتنا السنوية المعنونة "الاتجاهات العالمية: النزوح القسري". ولذلك فإن هذه الفرصة للاجتماع بالمجلس مناسبة التوقيت تماماً، وأود أن أشكر فرنسا وجميع الحاضرين على دعوتي.

وتمثل هذه الاتجاهات العالمية، بطريقة ما، الأثر الإنساني لعقد زمني من الأزمات التي يعرفها أعضاء المجلس معرفة جيدة - الحروب والعنف بأشكاله المختلفة والاضطهاد والتمييز ضد الشعوب والجماعات والبلدان التي يسودها الانهيار الاجتماعي. يتسارع كل هذا، كما يعلم المجلس جيداً، بسبب سوء الإدارة وحالات الطوارئ المناخية وانتشار التهميش وانعدام المساواة.

وتبين هذه الاتجاهات بطريقة أو بأخرى، عندما نقشَل القيادة، وعندما لا تقي تعددية الأطراف - التي يمثلها المجلس - بوعودها، أن العواقب لا تظهر في العواصم العالمية لعالمنا أو في ديار الأقوياء والأغنياء. بل تظهر في تخوم الدول، وفي المجتمعات المحلية الحدودية، وفي أوساط فقراء المناطق الحضرية وفي حياة أولئك الذين لا يملكون أي سلطة.

ومن بين هؤلاء اللاجئين والنازحون الذين غالباً ما يُروى تاريخهم بالأرقام والإحصاءات، وهم لا يظهرون في الصحف ونشرات الأخبار وفي وسائط تواصلنا الاجتماعية إلا كقطع شطرنج في المناقشات السياسية أو، بصراحة، كجزء من المشاحنات الدولية المشوهة حول من يستطيع أن يصدّم بقوة أكبر أو يُقصيهم إلى مسافة أبعد. والآن بالنسبة لهم، بالنسبة لـ 79.5 مليون شخص، هنالك عواقب لمرض فيروس كورونا سوف أشير إليها في سياق عرضي.

وقد زاد مرض كورونا من الكشف عن مواطن الضعف، بالنسبة للاجئين والنازحين، ولكنه فعل ذلك في كثير من الأحيان بالنسبة للمجتمعات المضيفة أيضاً. وقد أضعف قدرتهم على التعامل مع المواقف الصعبة أكثر من ذلك. ولسوء الحظ، فكثيراً ما نزع الأمل المتبقي لديهم في مستقبل أفضل. ولكن هذا الرقم الذي ذكرته وأثر فيروس كورونا بشكل عام يثيران القلق أيضاً بطرق أخرى. إنهما من أعراض تهديدات خطيرة تتشكل، لأن عواقب الأزمات التي تؤثر في أكثر الفئات تهميشاً إذا ما أهملت فستعود وتؤثر علينا جميعاً، كما أظهر مرض كورونا.

وسنواصل القيام بدورنا في مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وفي الأمم المتحدة وفي دوائر العمل الإنساني. إن العمل الذي قمنا به مع جميع أعضاء المجلس والدول الأعضاء الأخرى لوضع الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، وفي العام الماضي لتنظيم المنتدى العالمي للاجئين، كان عملاً قيماً وواضحاً بشكل خاص في هذا الوقت من الأزمة. ولكننا ما زلنا بحاجة إلى قيادة مجلس الأمن وعمله المتضافر.

ويمكنني أن ألفت انتباه المجلس إلى أمور كثيرة، ولكنني سأركز على ثلاثة مجالات تثير القلق، مع بعض الأمثلة الملموسة.

أولاً، هناك قلق من أن عدد النازحين في نهاية عام 2019، كما أعلننا صباح اليوم، أخذ في الارتفاع منذ عام 2012. وقد كان عام 2011 آخر عام انخفض فيه هذا الرقم؛ ومنذ ذلك الحين ارتفع عام بعد آخر. فكيف يمكننا إيقاف ذلك؟ هذه هي المسألة الأكبر والأصعب، إذ أصبحت الجائحة الآن عاملاً مضاعفاً للمخاطر أكثر من ذي قبل، بتفاعلها مع العوامل المحركة للآزمات القائمة.

ولنأخذ على سبيل المثال المنطقة التي ربما تقلقني أكثر من غيرها في الوقت الحاضر - منطقة الساحل في غرب أفريقيا. إن النيجر بالطبع - التي هي من بين أعضاء المجلس - بلد تضرر كثيراً من هذه الأزمة. إنها واحدة من كبرى المناطق التي تُسهم في ارتفاع أرقام النزوح، على الأقل خلال العامين الماضيين، وهي كما يعلم المجلس مسرح لواحدة من أعقد الأزمات الإقليمية التي تزداد سماتها سوءاً. وقد التقيت بالعديد من الممثلين في شباط/فبراير، في زيارتي الأخيرة إلى نيويورك، مباشرة بعد عودتي من جولة في بوركينا فاسو والنيجر وموريتانيا، وساءت المؤشرات منذ ذلك الحين.

وقد كان تأثير تغير المناخ مدمراً للغاية في المنطقة. وقد أفاد زميلي ديفيد بيسلي، من برنامج الأغذية العالمي، المجلس بأن انعدام الأمن الغذائي أخذ في الازدياد، وهو يشكل خطراً على أكثر من 5 ملايين شخص في تلك المنطقة دون الإقليمية (انظر S/2020/340). فهناك أكثر من 600 3 مدرسة قد دُمرت أو أُغلقت بسبب العنف، وبسبب مرض كورونا أصبح نظام التعليم بأكمله في حالة إغلاق.

أصبح هذا كله أرضاً خصبة للتجنيد القسري للشباب من جانب الجماعات المسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، يجري القضاء على سبل العيش تدريجياً. وقد تضرر التماسك الاجتماعي بين الفئات، كما قال لي رئيس بوركينا فاسو عدة مرات، حتى حيث كان موجوداً وقوياً نسبياً من قبل. وقد ضعفت سلطة الدولة تدريجياً، وتآكلت ثقة السكان في تلك السلطة من ناحية، حيث نشرت الجماعات المسلحة معلومات كاذبة ونصبت نفسها بديلاً عن الدولة كمقدمة للخدمات، ومن ناحية أخرى لأن هذه الجماعات نفسها تهاجم المدنيين بلا رحمة، بما في ذلك في مخيمات اللاجئين، مما أثار ردود فعل أمنية تؤثر أيضاً على المدنيين كما يحدث من خلال عمليات القتل خارج نطاق القضاء. كل هذا أصبح دوامة في غاية الخطورة.

وقد زار مجلس الأمن المنطقة في آذار/مارس من العام الماضي. ومنذ ذلك الحين، وهذا مجرد مؤشر واحد فقط، زاد عدد النازحين داخلياً في بوركينا فاسو بمقدار ثمانية أضعاف. وفي الوقت الذي نتكلم فيه الآن، هناك ما يقرب من مليون نازح. كما أن النيجر ومالي متضررتان بشدة. وتحاول المنظمات الإنسانية أن تقوم بدورها في دعم الدول. ونجري أيضاً حواراً قيماً جداً مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية، والمؤسسات المالية الدولية، والوكالات الإنمائية الثنائية التابعة لبعض البلدان الأعضاء في المجلس، ونقوم بتدخلات ملموسة جداً. وفي الآونة الأخيرة، بدأ مصرف التنمية الأفريقي مشروعاً مثيراً للاهتمام للمساعدة في التصدي لمرض كورونا بين السكان النازحين.

ولكننا، بصراحة، نحتاج إلى تطبيق المعونة الإنمائية على نحو استراتيجي بقدر أكبر يعالج الأسباب الجذرية، إلى جانب الأمن، ويراعي عنصر الأزمة المتزايد المتمثل في التشرد. كما أن الاستجابات الأمنية التي تتمركز حولها مناقشات المجلس يجب أن توفر الحماية للمدنيين وأن تسمح بوصول المساعدات الإنسانية. ولا بد من بذل جهود أكثر تضامناً وإحكاماً لمساعدة الدول في بناء التماسك الاجتماعي بين مختلف الفئات أو إعادة بنائه.

ما فتأت أقول إن منطقة الساحل هي أرض الاستراتيجيات. والمشكلة ليست في الافتقار إلى الاستراتيجيات، بل في أنها كثيرة جداً، مع عدم وجود تنسيق يُذكر بين جوانبها الأمنية والإنسانية والإنمائية وتلك المتعلقة بحقوق الإنسان. ولذلك، أود أن أوجه نداء قويا جدا للعمل في هذا الصدد. وبخلاف ذلك، فإنني أخشى من أن تمتد الأزمة إلى المناطق المجاورة. وبحكم تعاملنا مع الأشخاص المتنقلين، فإننا نلاحظ ذلك بصورة مباشرة. ونخشى من امتداد النزاع إلى الدول الساحلية في غرب أفريقيا، جنوب منطقة الساحل. ونشعر بقلق بالغ إزاء قرب المنطقة من حوض بحيرة تشاد، حيث تقاومت الأزمة التي توجبها أعمال جماعة عمل بوكو حرام في الأيام الأخيرة، وشهدنا هجمات في نيجيريا أيضاً. كما أننا نشعر بالقلق، بطبيعة الحال، إزاء قرب المنطقة من مسرح النزاع الليبي شمالاً.

كما تؤثر جائحة فيروس كورونا على دينامية التدفقات السكانية في المنطقة. وقد شهدنا انخفاضاً في تلك التدفقات في المرحلة الأولية من الجائحة، ولكنها تزداد مرة أخرى بين بلدان المنطقة، وكذلك نحو بلدان الشمال. وينبغي ألا يكون لدى المجلس أي أوهام: فالحدود قد تكون مغلقة بمزيد من الإحكام الآن بسبب التصدي لفيروس كورونا، ولكن هذا لن يمنع الناس من التنقل. فالمهربون أذكاء جداً، وهم سيتكيفون مع الظروف وسيقدمون عروضاً جديدة. والفرق الوحيد هو أنه بالنسبة للأشخاص الذين يشعرون في تلك الرحلات، فإن السفر سيكون أكثر خطورة.

ولا تزال ليبيا مسرحاً لتدفقات مختلطة معقدة، تتأثر أيضاً بالنزاع هناك. وجميع الحاضرين على دراية بالتطورات العسكرية التي شهدتها ذلك البلد خلال فترة الأسبوعين أو الثلاثة أسابيع الماضية، والتي أدت، بالمناسبة، إلى المزيد من التشريد الداخلي. وما زال يتعين علينا الانتظار لمعرفة ما إذا كان توازن القوى الجديد بين مختلف الأطراف سيكون موافقاً بقدر أكبر للاستقرار. وأنا أتمنى ذلك.

وما أعرفه هو أنه يجب علينا أن نواصل التركيز على حالة المدنيين الليبيين واللاجئين والمهاجرين. وهناك انخفاض في عدد المحتجزين، على الأقل في المراكز التي يمكننا الوصول إليها. ووفقاً لتقديراتنا، فقد انخفض عدد المهاجرين واللاجئين المحتجزين من 5 000 إلى حوالي 1 500 شخص. ولكن بالنسبة لهم جميعاً، حتى أولئك الذين تمكنا من إخراجهم من المراكز، لا تزال الحياة محفوفة بالمخاطر، وهي تزداد سوءاً بسبب القيود المفروضة بسبب الجائحة. ومما يؤسف له أن عمليات المغادرة عن طريق البحر نحو أوروبا، التي انخفضت، قد ارتفعت مرة أخرى في الأسابيع القليلة الماضية.

ولا يسعني إلا أن أكرر النداءات التي وجهتها إلى أعضاء المجلس من قبل. وأحث مجلس الأمن على الاستفادة من عملية السلام في برلين وإلى السعي من أجل إبرام وقف دائم لإطلاق النار على الأقل، إن لم يكن من أجل السلام. وفي الوقت نفسه، فلنضع جهودنا لمنع أي انتقام وعقاب جماعي ضد المدنيين، وهو أمر خطير جداً. ولنواصل محاولة إيجاد مجال للتخفيف من حدة الانتهاكات المرتكبة ضد اللاجئين والمهاجرين وإنهاء الاحتجاز التعسفي، والأمر المهم للغاية هو وضع حد لإفلات مهربي البشر والمتجرين بهم من العقاب.

وتتعلق نقطتي الثانية بالحماية. وقبل بضعة أيام، خاطب زميلي وصديقي بيتر ماورير، رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، المجلس بشأن أي مدى يشكل كوفيد-19 أزمة أيضاً على صعيد الحماية (انظر S/2020/402). وأنا أتفق تماماً معه. فقد أوقف كوفيد-19 أشياء كثيرة، ولكن لا يبدو أنه

أوقف الحرب. وعلى الرغم من دعوة الأمين العام إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي، تستمر النزاعات في الازدياد.

ومن إجمالي 79.5 مليون شخص سُردوا قسرا، هناك 46 مليون مشرد داخليا، أي بمعنى اللاجئين في بلدانهم. والتشرد الداخلي هو أحد أعراض النزاع. ومنذ أن بدأت الجائحة - ومنذ إطلاق ذلك النداء إلى وقف عالمي لإطلاق النار - حدث تشرد داخلي جديد في 19 بلدا. وفي غضون شهرين، شهدنا زيادة في عدد المشردين داخليا على الصعيد العالمي، قدرها 700 000 شخص.

ولن أذكر جميع الأزمات، ولكن فلنتذكر اليمن، الذي كثيرا ما يناقش المجلس الحالة فيه بطبيعة الحال، وكذلك الأزمات الجديدة والمتنامية، كما هو الحال في شمال موزامبيق. وتأتي هذه الأزمات بسماتها المعتادة: قدر كبير من انعدام الأمن وشن هجمات على العاملين في مجال المعونة وفرض قيود على التنقل. وهي تعني، من منظور المشردين داخليا، حدوث انخفاض كبير في إمكانية الحصول على الحماية والمعونة والدعم.

وفي الوقت نفسه، بطبيعة الحال، تستمر تدفقات اللاجئين أيضا في سياق تزداد فيه صعوبة إمكانية الحصول على اللجوء. وفي الوقت الراهن، أغلقت 75 في المائة من جميع دول العالم حدودها كليا أو جزئيا. وأود أن أشكر أعضاء المجلس والدول الأخرى التي تواصل قبول ملتسمي اللجوء واللاجئين على الرغم من ذلك. فالنيجر، على سبيل المثال، أبقت أبوابها مفتوحة أمام الفارين من شمال غرب نيجيريا ووضعت دول أخرى كثيرة ترتيبات عملية، مثل الحجر الصحي والفحص والتوثيق، لاستيعاب الأشخاص الذين يسعون إلى عبور الحدود خلال الجائحة. ولكن فلنتذكر أنه في حالة ثلثي الدول تقريبا، ليست هناك استثناءات من القيود، حتى بالنسبة لطالبي اللجوء.

وأود أن أذكر بإحصاءات هامة أخرى في هذا الصدد. فعلى الرغم من كل الخطاب السياسي، لا يزال 85 في المائة من اللاجئين يقيمون في البلدان النامية - في بلدان فقيرة أو متوسطة الدخل. ولم يذهب 73 في المائة من اللاجئين بعيدا، بل لجأوا إلى بلد مجاور لبلدهم.

ولكن يجب أن نتذكر أنه على الرغم من هذا الاختلال، فإن الحماية الدولية مسؤولية عالمية تقوم على المبدأ الأساسي المتمثل في تقاسم المسؤولية. والاتجاهات السلبية فيما يتعلق بحماية اللاجئين في أوروبا وأمريكا الشمالية وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ تعرض الحق في اللجوء، الذي تهدده الجائحة أيضا الآن، لخطر أكبر.

وفي الوقت نفسه، تتزايد الضغوط في البلدان المضيفة الكبيرة جدا في أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية. وإذا ما حل المرء الاستجابات لجائحة فيروس كورونا فيما يتعلق بتقلات اللاجئين، فإنه سيجد جوانب مثيرة للاهتمام.

ففي بداية الجائحة، ناشدنا الدول أن تشمل اللاجئين في استجاباتها. وقد قامت معظم الدول بذلك في قطاع الصحة. وأدرك الجميع أهمية شمولهم لأنه إذا استُبعد أي شخص، فإن الخطر سيُطال جميع السكان. وقد ساهم العديد من اللاجئين أنفسهم في هذه الاستجابة، بما في ذلك في أوروبا وأمريكا الشمالية.

وثمة صعوبة أكبر بكثير، وفقا لتحليلي، في تبين مدى هذا الشمول في الاستجابات التي تتفادها الدول الآن للتعويض عن الآثار الاجتماعية والاقتصادية لكوفيد-19. ويزداد الأمر تعقيدا من المنظورين

الاقتصادي والسياسي على حد سواء على الرغم من أن اللاجئين والمشردين هم بطبيعة الحال من بين أكثر الفئات تضررا من كوفيد-19 في هذا الصدد، حيث أنهم يعتمدون إلى حد كبير على القطاعات الاقتصادية غير الرسمية التي حدت منها إجراءات الإغلاق بشدة. وفي بعض البلدان، تزداد هذه الحالة تفاقمًا بفعل زيادة الوصم والبحث عن أكباش فداء بل وكره الأجانب فيما يتعلق باللاجئين والفئات الضعيفة من المهاجرين.

ولنأخذ حالة فنزويلا، على سبيل المثال - وهي واحدة من أكثر الحالات مأساوية في السنوات القليلة الماضية. فقد غادر البلد أكثر من 5 ملايين شخص، انتقل 4.5 ملايين منهم إلى أماكن أخرى في المنطقة، إلى 17 دولة في أمريكا اللاتينية. ويعتمد 80 في المائة من هؤلاء اللاجئين البالغ عددهم 4.5 ملايين على الاقتصاد غير الرسمي، وقد سقطوا في دوامة من الديون والعوز، وكثيرا ما يتعرضون للطرده من منازلهم منذ بدء تدابير الإغلاق التي تنفذها تلك البلدان. وبسبب انعدام الاستقرار أو الافتقار إلى الوسائل أو سبل العيش، يختار عشرات الآلاف منهم العودة إلى فنزويلا وسط حالة بالغة التعقيد، بما في ذلك من منظور الصحة العامة.

ولهذا السبب، أريد أن أوجه نداء من أجل مضاعفة الجهود لدعم البلدان التي تستضيف الفنزويليين. وقبل بضعة أيام، ترأس الاتحاد الأوروبي وإسبانيا مؤتمرا لإعلان التبرعات، كان ناجحا تماما. ومن المهم الآن تنفيذ هذه التعهدات. كما أن المساعدة الإنسانية عنصر أساسي بالنسبة لمن يختارون العودة إلى فنزويلا. ومن المهم جدا أيضا أن تضطلع المؤسسات المالية الدولية والشركاء في التنمية بدورهم في دعم البلدان المضيفة. ونأمل، بطبيعة الحال، التوصل إلى حل سياسي سلمي لأزمة فنزويلا يسمح بأن تخف حدة هذه التوترات.

وأود أيضا أن أشير إلى سورية، وهي حالة أعضاء المجلس على دراية تامة بها. وقد دخلنا بالفعل، خلال الجائحة، السنة العاشرة من هذه الأزمة في بلد دمرته الحرب - تلك الحرب التي تطورت جغرافيتها ودينامياتها تطورا كبيرا. وقد خفت حدة النزاع المسلح داخل سورية إلى حد كبير، على الرغم من أنه لا يزال مستمرا في بضعة مواقع ولا يزال، كما يعلم الأعضاء، حاداً بشكل خاص في الشمال الغربي، في إدلب.

وفي بداية العام، تشرد مليون مدني في تلك المنطقة؛ وتمكن 25 في المائة منها، بفضل وقف إطلاق النار الذي استمر، من العودة إلى ديارهم. ولذا، فإن الرقم لا يزال كبيرا جدا، ولكنه انخفض. وهنا، أود أن أتوجه بندائي الأول إلى أعضاء المجلس لاستخدام كل ما يمكنهم من نفوذ للحفاظ على وقف إطلاق النار، وبالطبع، مواصلة العمل من أجل التوصل إلى حل سلمي للأزمة.

ولكن كما يعلم أعضاء المجلس، فإننا نميل دائما إلى النظر إلى سورية من منظور هذه الجوانب الحادة للأزمة. ومن المهم النظر إليها على نطاق أوسع، وأيضا من منظور السوريين أنفسهم، بما في ذلك اللاجئين الذين لا يزالون يعيشون في البلدان المجاورة وعددهم 5.5 مليون نسمة. كيف سيبدو مستقبلهم؟ أخشى إذا نظرنا إليها من منظورهم، من زوايتهم، فإنها تبدو وكأنها إرث مكبّل للغاية لأزمة طويلة الأمد - كما يتضح عند زيارة سورية - تفاقم الآن بسبب الحالة الاقتصادية البالغة السوء، والتي ازدادت سوءا جراء آثار تدابير الإغلاق ذات الصلة بالجائحة وغير ذلك من صور الدمار الواسع النطاق.

ولا يزال معظم اللاجئين في المنطقة يقولون لنا إنهم يريدون العودة إلى ديارهم. وهم أيضا، بطبيعة الحال، يواصلون الحديث عن شواغلهم التي تمنع البعض من اتخاذ ذلك القرار: الأمن والحقوق وإمكانية تلقي

التعليم وفرص العمل. ولذا، من المهم جدا - وسنواصل القيام بذلك - العمل مع حكومة سورية بشأن اتخاذ تدابير ملموسة لإزالة تلك العقبات وبناء ثقة الناس كي يعودون.

ولكنني أريد أن أكون صريحا تماما مع المجلس. فلا يزال البحث عن حلول لأكثر الفئات تضررا - ولا سيما عودة اللاجئين والمشردين - صعبا لأن التوترات السياسية في المنطقة والتوترات السياسية الدولية شديدة جدا، وأعضاء المجلس على دراية تامة بذلك. ولذا، فإن أقوى نداء لي اليوم هو في الواقع: أرجوكم عدم تسييس القضايا الإنسانية، بما في ذلك المسائل المتعلقة باللاجئين وبعودتهم، كلما أمكن ذلك.

ونحن بحاجة حقا إلى أن يعمل مجلس الأمن لتهيئة وضع دولي يسمح، أخيرا، بظهور حلول لهذا النزاع ويهيئ مجالا للمجتمعات المحلية للتعافي الفعلي - وهو أمر نميل في كثير من الأحيان إلى نسيانه.

وفي غضون ذلك، أشعر بالقلق أيضا إزاء الحالة في المنطقة عموما. ففي محيط سورية، أظهر عدد من البلدان سخاء كبيرا باستضافة ملايين اللاجئين والاستمرار في استضافتهم. وقد ساعدت تلك البلدان في إنقاذ ملايين الأرواح. وأنقذت جيلا كاملا من الأطفال السوريين. ولكن هناك الآن تراجع اقتصادي شديد بسبب تدابير الإغلاق وجراء كوفيد-19، الأمر الذي يهدد بالتسبب في الفقر والذي من شأنه أن يقضي على المكاسب التي تحققت في السنوات القليلة الماضية.

وفي لبنان، فقدت 70 في المائة من الأسر المعيشية اللاجئة سبل عيشها بسبب طابع العمل الذي كانت تقوم به. ويضاف ذلك، بطبيعة الحال، إلى الهشاشة العامة للبلد، وأعضاء المجلس على دراية تامة بها.

كما أن الوضع صعب في الأردن وفي تركيا. وفي غضون بضعة أيام، سيعقد مؤتمر بروكسل الرابع بشأن دعم مستقبل سورية والمنطقة - وهو مؤتمر للمساعدات برئاسة الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. وسيتيح المؤتمر فرصة هامة لضمان عدم عكس مسار التقدم الذي أحرزناه في انتظار الحلول؛ ولزيادة الدعم المقدم إلى البلدان المضيفة، وهو ما تمس الحاجة إليه في هذه المرحلة؛ ولإرسال إشارة قوية جدا من المجتمع الدولي.

وعلينا أيضا أن نواصل دعم حق العودة للأشخاص الذين يرغبون في العودة إلى بلدهم، ولكن في حالة الفنزويليين، يجب مواصلة ضمان أن تكون هذه العودة ليست مدفوعة باليأس أو انعدام الخيارات، بل أن تتم كخيار مقصود ومستتير ومستدام.

والنقطة الأخيرة التي أريد أن أذكرها، وهي نتيجة للنقطتين الأخريين، هي ضرورة عدم التوقف عن البحث عن حلول. ويأتي ثلثا اللاجئين والأشخاص الذين يعبرون الحدود من خمسة بلدان فقط: سورية وفنزويلا وأفغانستان وجنوب السودان وميانمار. ولذا، إذا استطعنا إحراز تقدم في إيجاد حلول في واحد فقط من هذه البلدان الخمسة، فإن هذا من شأنه أن يحول تلقائيا حياة الملايين من الناس.

ولنأخذ، على سبيل المثال، السودان وجنوب السودان، وهما حالتان متداخلتان ومتقاطعتان منذ عقود. ويشكل هذان البلدان مجتمعين مصدرا لعشرة في المائة من اللاجئين والمشردين داخليا في العالم. ولكن لدينا بعض الفرص في هذا السياق. وعلى سبيل المثال، من المشجع أن المناقشات بشأن السلام في دارفور لا تزال مستمرة وأنه قد أحرز - كما يعلم أعضاء المجلس جيدا - بعض التقدم في عملية السلام في جنوب السودان، بما في ذلك الإعلانات التي لاحظناها أمس، على الرغم من أن هذا التقدم متقطع. ولكن

العمليتين تعانين من الهشاشة الشديدة وتحتاجان إلى الدعم - بل والدعم الجريء - من منظور كيف يمكن للمجتمع الدولي، على سبيل المثال، مساعدة السودان على طريق الانتعاش لأن احتمالات حدوث انتكاسات كبيرة جدا. وهناك، كما هو الحال في كل مكان آخر، الجائحة التي تعقد التحديات.

وكانت آخر زيارة قمت بها قبل تدابير الإغلاق إلى الخرطوم في آذار/مارس. وأثار إعجابي الكيفية التي تسعى بها الحكومة جاهدة للتغلب على التركة المدمرة جدا التي ورثتها. وعلى الرغم من التحديات الاقتصادية وغيرها من التحديات الصعبة التي تواجه البلد، فقد أذهلني التزامهم بالمناقشات الهامة التي كنا نجريها وما زلنا نجريها. وفي المجال الإنساني، تشمل هذه المسائل مسائل الأمن الغذائي، على سبيل المثال، وكذلك حل مشكلة التشرد الداخلي والخارجي - وهي مجالات تشارك فيها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين مشاركة كبيرة جدا وتستثمر الأمم المتحدة موارد فيها.

ومن الأهمية بمكان أن تستمر هذه الاستثمارات وأن نواصل إشراك الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في السعي إلى إيجاد حلول للنزوح في البلدين وأن نحافظ على الزخم، حتى وإن كان من المرجح أن يسفر المستقبل المنظور عن بعض اللحظات الصعبة للغاية.

وآخر الحالات العملية والتشغيلية التي أود أن أذكرها فيما يتعلق بالحلول - وقد يبدو أنها تتعارض مع الحدس، لكنها ليست كذلك - هي ميانمار. فأعضاء المجلس يعرفون هذه الحالة جيدا، وقد جئت إلى المجلس مرات عديدة لمناقشة هذه المسألة.

فلا يزال هناك ما يقرب من مليون من الروهينغيا في بنغلاديش. وهنا، أود أن أثنى على بنغلاديش، بما في ذلك على قيامها باستجابة هامة جدا للجائحة. وقد تمكنا حتى الآن من الحد من انتشار الجائحة في أحد أكثر الأماكن اكتظاظا وقلة في الموارد في العالم. وكان ذلك حقا بفضل قيادة بنغلاديش، غير أنها تظل بحاجة إلى الدعم.

وما يقلقني هو وجود شعور متزايد بين اللاجئين بأن لا حلول في الأفق - وأن الحلول، لا سيما فيما يتعلق بالعودة إلى ميانمار، لا تزال بعيدة المنال. إننا نرى هذا اليأس ونضاعف برامجنا المتعلقة بالصحة العقلية لأن الناس في الحقيقة يائسون للغاية. ونرى أيضا أن هذا اليأس يترجم إلى تزايد عمليات المغادرة على متن القوارب باتجاه جنوب شرق آسيا. وفي هذا الأمر خطورة كبيرة للغاية على الناس، كما إنه أمر بالغ التعقيد ينبغي معالجته على الصعيد الإقليمي، على الرغم من أننا نعمل مع الدول للقيام بذلك.

وأرى هنا أننا بحاجة إلى مواصلة التركيز على الحلول. والمسائل الكبرى، وينبغي ألا تكون لدينا أي أوهام في ذلك، ما زالت هي انعدام الجنسية وحصول مجتمع الروهينغيا في ميانمار على الحقوق. وتتعدّد المسألة الآن بسبب النزاع المتزايد الذي سببه جيش أراكان. ولكنني أعتقد، وقد قلت ذلك أيضا مرارا للمجلس، أننا بحاجة إلى مواصلة العمل على اتخاذ خطوات ملموسة.

وقد تقدمنا ببعض المقترحات الملموسة جدا إلى حكومة ميانمار للمضي بالأمر قدما. واقترحنا تكثيف الاتصالات بين سلطات ميانمار ومجتمعات اللاجئين. واقترحنا ربط مشاريع التنمية الصغيرة التي تديرها الأمم المتحدة في ولاية راخين، مع المساحة المتنامية الآن، بمجتمع اللاجئين - لتكون أكثر استراتيجية ولإيجاد المزيد من خيارات الحلول. وقد شجعنا حكومة ميانمار على إحراز التقدم في المجالات الهامة جدا للاجئين، وهي حرية التنقل؛ والمواطنة، على الأقل في إطار عملية تدريجية؛ وإيجاد حلول دائمة للمشردين داخليا.

لذا، فإن رسالتي إلى المجلس هي أننا ممتنون لتركيزه. وأرجو من أعضاء المجلس أن يواصلوا التركيز على هذه المسائل، وأرجو أن تساعدونا على إحراز التقدم بشأن هذه الخطوات. فهي قد تبدو وكأنها خطوات صغيرة، لكننا لن نمضي قدما بشكل إيجابي نحو الحل إلا بخطوات صغيرة. وهذا ما يخبرنا به اللاجئين أنفسهم، وأعتقد أنه من المهم جدا - حتى في ميانمار، حيث الإشارات أقل وضوحا خلافا للسودان وجنوب السودان - ألا نستسلم، ألا نستسلم لخطاب الاستحالة.

وأود أن أختتم بياني ببضعة تأملات أخرى بشأن اتجاهات التشرذم المتزايدة الرئيسية التي ذكرتها في البداية. فهي تجسد - ويحزنني أن أقول ذلك، ولكنني سأكون صريحا - انقسامات تتجاوز مسرح النزاعات المسلحة التي تتسبب في هذا التشرذم. إننا نرى ذلك كل يوم في عملياتنا الميدانية. نرى أثر التنافس على الصعيدين الإقليمي والدولي. ونرى - وأعتذر إن كنت أبدو صريحا جدا هنا - العواقب الناجمة عن قدر كبير من النفاق واللامبالاة، التي تؤثر، للأسف بشكل مأساوي، على حياة الذين يُقتَلون من ديارهم ويتعرضون لصدمات نفسية.

وأناشد أعضاء المجلس تأييد نداء وقف إطلاق النار الذي أطلقه الأمين العام ومتابعة تنفيذه. إنني أطلب منهم استخدام قيادتهم ونفوذهم، والأدوات والموارد المتاحة لهم، للبحث عن الحلول وتوسيع نطاقها.

تعلمون، سيدي الرئيس، أننا نحن العاملون في المجال الإنساني نتابع مناقشات المجلس بقلق بالغ وعن كثب. ونقلق بشأن انقسامات المجلس. وبالمناسبة، نحن لسنا سذجا. فمن واقع خبرتنا الطويلة نفهم جيدا مدى تعقيد السياسة الدولية. لكننا نتوقع من المجلس، والعالم يتوقع منه، أن يظهر الوحدة - على الأقل حيث تكون البشرية أكثر تألما ومسحوقة. ونتوقع من المجلس، والعالم يتوقع منه، أن يرسل رسائل حاسمة وواضحة وجماعية لإنهاء النزاعات واتباع سبل السلام.

إن حل التشرذم القسري ليس مجرد ضرورة أخلاقية أو إنسانية؛ إنه يتعلق بمجالات تقع في صميم ولاية مجلس الأمن - مجالات حاسمة الأهمية للاستقرار الإقليمي والدولي، وللاستقرار الاقتصادي الدولي؛ مجالات حاسمة لتحقيق العدالة في عالم يتوق للمصالحة، ولضمان عدم ترك أحد يتخلف عن الركب، بالفعل.

المرفق الثاني

بيان الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة، مارك بيكستين دو بيتسويريفا

نشكركم، سيدي الرئيس، خالص الشكر على تنظيم هذه الإحاطة، التي لا شك في أنها حسنة التوقيت، في ضوء الظروف الراهنة.

ونشكر السيد غراندي جزيل الشكر على إحاطته اليوم. فإحاطته وتقرير "الاتجاهات العالمية: النزوح القسري في عام 2019" الذي صدر اليوم يقدمان لنا مرة أخرى سرداً واقعياً للغاية للتشريد غير المسبوق لما مجموعه 80 مليون شخص، منهم ما يقرب من 30 مليون لاجئ وآخرون شردوا قسراً خارج بلدانهم. ويبدو أن هذه الأرقام قد أصبحت مقياساً لعجزنا الجماعي عن منع نشوب النزاعات واحتوائها وحلها. وينبغي ألا ننسى أنه وراء كل رقم من هذه الأرقام، نجد آمال ومخاوف امرأة أو طفل.

وكثيراً ما تكون تدفقات اللاجئين والمشردين داخلياً نتيجة مباشرة للانتهاكات الصارخة والمكررة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ولا شك في أن احترام جميع أطراف النزاعات للقانون الدولي الإنساني سيساعد على الحد من التشريد القسري ومواجهة التشريد الداخلي على نحو أفضل. واحترام القانون الدولي الإنساني يعني تسهيل تقديم المساعدة الإنسانية إلى المشردين وحمايتهم. وكذلك يعني احترام القانون الدولي الإنساني عدم قصف مدن أو مساحات كاملة وبنيات تحتية أساسية لبقاء السكان المدنيين، وبالتالي المساعدة على تهيئة بيئة مواتية لعودة اللاجئين والمشردين داخلياً عودة طوعية وآمنة وكرامة ومستدامة. ويجب أن تشكل مسائل العودة وإعادة الإدماج جزءاً لا يتجزأ من كل عملية من عمليات السلام، مصحوبة بتدابير مثل العدالة الانتقالية لتحقيق المصالحة والسلام المستدام.

لقد أذهلتنا جداً إفادات السيد غراندي عن الزيادة الهائلة في عدد اللاجئين والمشردين داخلياً خلال الشهرين الماضيين في منطقة الساحل؛ وعن العنف المرعب، بما في ذلك العنف الجنساني، ضد السكان الضعفاء؛ وعن خطر امتداد النزاع إلى البلدان المجاورة، ناهيك عن الآثار المركبة لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على هذا الوضع المذري أصلاً. فهذه العناصر، بما في ذلك تدفقات اللاجئين والمشردين داخلياً، كثيراً ما تكون في الواقع إشارة إنذار أو إنذار مبكر لحالات عنف ونزاع ناشئة أو عائدة إلى الظهور أو متفاقمة، وينبغي أن تحلل على هذا النحو في التقارير التي تُقدَّم إلى مجلس الأمن بغية تعزيز قدرتنا على الاستجابة والمنع.

وأخيراً، فإن هذا الرقم المذهل الذي يبلغ نحو 80 مليون حالة تشرد قسري يمثل علامة استفهام رئيسية حول التعاون الدولي والإقليمي الحالي بشأن هذه المسألة. ولا من تحسين التعاون على نحو هادف بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. وتعرب بلجيكا عن امتنانها لإنشاء الفريق الرفيع المستوى المعني بالتشرد الداخلي وتشجعه على مواصلة العمل الجيد رغم العقبات التي يشكلها وباء كوفيد-19.

وتؤيد بلجيكا أيضاً جهود السيد غراندي للدعوة إلى تجديد الزخم لإيجاد الحلول وبذل الجهود لبناء السلام المستدام، لأن ذلك هو مفتاح تسوية مسألة تدفقات اللاجئين والتشرد الداخلي. ونوافق على أن الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين أداة مفيدة في هذا الصدد. وإذ يلاحظ الاتفاق أن 85 في المائة من اللاجئين يوجدون في البلدان النامية، فإنه يولي الأولوية بصورة مستصوبة للدعم المقدم إلى البلدان المضيفة وتقاسم المسؤوليات والأعباء والسعي إلى إيجاد حلول دائمة.

وأخيراً، نود أن نشيد بالسيد غراندي وجميع موظفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في جميع أنحاء العالم على مشاركتهم القوية في الاستجابة لحالات الطوارئ المعقدة، وخاصة الآن، في مواجهة أزمة كوفيد-19. وبكل فخر وامتنان نعتبر المفوضية أحد أهم شركائنا في مجال العمل الإنساني ونأمل أن نواصل دعمنا المالي لها هذا العام بنفس المستوى الذي كان عليه في السنوات السابقة - حوالي 21 مليون دولار. كما نود أن نشكر السيد غراندي على التقرير السنوي للاتجاهات العالمية الذي صدر اليوم. وأود أن أ طرح الأسئلة التالية.

وكما ذكر السيد غراندي، وصف رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر أزمة كوفيد-19 بأنها "أزمة تتعلق بتوفير الحماية" عندما قدم إحاطة إلى المجلس قبل بضعة أسابيع (انظر S/2020/465). واستناداً إلى تقييم السيد غراندي لأثر كوفيد-19 على احتياجات اللاجئين والمشردين داخلياً من الحماية، هل يمكنه أن يوضح كيف كيفت المفوضية استراتيجياتها لمواجهة تلك التحديات؟

وما هو تقييمه لأثر تغير المناخ على أوجه الضعف القائمة بالفعل للاجئين والمشردين داخلياً الذين شردهم النزاع؟ وكيف تكيف المفوضية عملها لكي تأخذ في الحسبان بشكل أفضل آثار تغير المناخ باعتبارها سببا من أسباب تزايد النزوح والنزاعات؟

المرفق الثالث

بيان نائب الممثل الدائم بالنيابة للصين لدى الأمم المتحدة، ياو شاجون

أشكر مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، السيد فيليبو غراندي، على إحاطته المفيدة. وتقدر الصين الجهود الدؤوبة التي تبذلها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مساعدة اللاجئين في مختلف المواقع.

وقد أصدرت المفوضية اليوم تقريرها السنوي "الاتجاهات العالمية: النزوح القسري في عام 2019". ووفقا لما سمعناه من السيد غراندي، فإن حالة اللاجئين على الصعيد العالمي لا تزال مثيرة للقلق. وقد أدت مجموعة معقدة من الأزمات إلى زيادة مستمرة في تدفقات اللاجئين. كما أن الاحتياجات الإنسانية آخذة في الازدياد ولكنها لا تلبى على نحو كاف بسبب الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك وباء فيروس كورونا. وفي ظل هذه الخلفية، أود أن أسلط الضوء على النقاط التالية.

أولا، ينبغي معالجة مسألة اللاجئين في إطار متعدد الأطراف. فمسألة اللاجئين تشكل تحديا عالميا يتطلب استجابة عالمية. وينبغي أن نحسن التعاون بين المؤسسات المتعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ونعزز دور هذه المؤسسات. ويتعين علينا أن نعمل وفقا للقانون الدولي ذي الصلة وأن ننفذ الالتزامات التي تم التعهد بها بموجب الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين.

إن البلدان النامية تستضيف 85 في المائة من اللاجئين في العالم، ويجب تقاسم عبئها وتخفيفه. ندعو المجتمع الدولي، وخاصة الجهات الفاعلة القادرة على القيام بذلك والمسؤولية عنه، إلى زيادة الدعم والمساعدة للبلدان والمجتمعات المضيفة. ومن المهم أيضا القضاء على كراهية الأجانب والعنصرية والتمييز ضد جميع اللاجئين.

ثانيا، يجب أن نعالج الأسباب الجذرية لتدفقات اللاجئين والنزوح. فمعظم اللاجئين يأتون من حالات النزاع المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن. ويجب أن نتبع نهجا شاملا وأن نبذل جهودا أوسع نطاقا بشأن السلام والتنمية. ويتعين علينا أن نقوم بزيادة الاستثمار في منع نشوب النزاعات وحلها وبناء السلام والقضاء على الفقر والتعاون الإنمائي. وبهذه الطريقة وحدها يمكننا أن نهيئ الظروف اللازمة لعودة اللاجئين وتمكينهم من التمتع بحياة سلمية ومزدهرة في بلدانهم الأصلية.

وينبغي لمختلف هيئات الأمم المتحدة أن تسهم في ذلك وفقا لولاية كل منها وأن تحقق التأزر في هذا الصدد. وينبغي لمجلس الأمن أن يعزز تسوية المنازعات بالوسائل السلمية وأن يجد حلوًا سياسية للمسائل المتعلقة بالبور الساخنة المدرجة في جدول أعماله.

ويصبح العديد من المدنيين لاجئين عندما تنجر بلدانهم الأصلية إلى النزاعات من خلال استخدام القوة بدون إذن من مجلس الأمن. وهذه الانتهاكات لميثاق الأمم المتحدة ينبغي ألا تتكرر.

ثالثا، يجب أن نتمسك بمبادئ الموضوعية والحياد. ويجب على المجتمع الدولي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لدى معالجتهما للمسائل المتعلقة باللاجئين، أن يظلا موضوعيين ومحايدين وأن يتجنبنا استخدام المعايير المزدوجة والتسييس. وهذا عامل أساسي لضمان مصداقية الآلية الدولية لحماية اللاجئين. وينبغي ألا تستخدم هذه الآلية كدرع للإرهابيين والمجرمين أو كأداة للتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى.

وتعمل الصين بنشاط مع المجتمع الدولي لمواجهة التحدي العالمي الذي تشكله مسألة اللاجئين
باعتقاد نهج محوره الناس. ونعمل على تعزيز التسوية السياسية للمنازعات والمشاركة في عمليات الأمم
المتحدة لحفظ السلام وتقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية إلى المحتاجين. وقد حافظنا على علاقات تعاون
جيدة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ونحن على استعداد لمواصلة تعزيز هذه العلاقات.

المرفق الرابع

بيان المبعوث الخاص للجمهورية الدومينيكية إلى مجلس الأمن، السيد خوسي سينغر وايسينغر

وأشكر السيد فيليبو غراندي على إحاطته .

لقد فاجأنا بداية عام 2020 بحالة غير مسبوقة: وباء عالمي تسبب في اضطرابات في النظام الاجتماعي والنظم الصحية في جميع الدول. وما من أحد منا كان مستعداً لمواجهة لتأثير جائحة كوفيد-19، كما أننا لسنا مستعدين لعواقبه الطويلة الأجل التي ما زالت غير معروفة.

وما تقييد التنقل وإغلاق الحدود وتعليق إجراءات اللجوء، في جملة أمور، إلا بعض التدابير المتخذة في كل دولة تقريباً لوقف انتشار الفيروس. وتترتب عن تلك التدابير آثار شديدة على المهاجرين والمشردين واللاجئين، كما أن القيادة السياسية في تخفيف آثارها السلبية على الفئات الأكثر ضعفاً أصبحت الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى، بروح من التضامن واستناداً إلى إنسانيتنا المشتركة.

إن نصف عدد اللاجئين في العالم أطفال. إنهم يعانون من صدمات عاطفية وجسدية عميقة، ومستقبلهم في خطر الآن أكثر من أي وقت مضى. ويعيش الملايين في مرافق مكتظة، معرضين لجميع أنواع الاعتداءات، بما في ذلك الاتجار بالبشر والحرمان من الحرية والتعذيب والعنف الجنسي.

كما أن اللاجئين معرضات بشدة لجميع أشكال العنف، بما في ذلك العنف الجنسي. وحتى بعد خروجهن من منطقة من مناطق النزاع، قد يكون العثر على مكان آمن أمراً بعيد المنال. ومن المهم أن نستجيب على النحو الواجب لحالات التجاوزات وأن نيسر الوصول إلى العدالة وسبل الانتصاف القانونية والجبر .

ولا تزال أسر كثيرة من أفغانستان، التي تضم ثاني أكبر عدد من اللاجئين في العالم، تعيش خارج بلدها. ومن الأمثلة على ذلك نادية، التي ولدت لاجئة وتفكر دائماً في أفغانستان كأرض لأسلافها. تبلغ من العمر 17 عاماً وولدت في باكستان، التي هرب إليها والداها قبل 40 عاماً.

ويوجد الأطباء السوريون في الخط الأمامي لمكافحة الوباء في سورية. وكان من الممكن أن يعيشوا في وطنهم، ولكن النزاع أجبرهم على الفرار واللجوء خارجه. ويتعين عليهم أن يعيشوا كل يوم وهم يعلمون أنهم اليوم يمكن أن يكونوا مفيدون في بلدهم، حيث يمكن أن تكون لتقني الوباء عواقب كارثية.

وأكثر عدد من اللاجئين في أفريقيا أتوا من جنوب السودان. ويعيش أكثر من 4 ملايين من نساء وأطفال جنوب السودان كلاجئين في البلدان المجاورة بسبب النزاع وتغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي. إن احتمال حدوث تأثير مدمر لتقني مرض كوفيد-19 يثير القلق البالغ .

يعيش حوالي مليون شخص من طائفة الروهينغا في مخيمات اللاجئين المنتشرة في شرق بنغلاديش في ظروف تتسم بالازدحام وحرارة الطقس، وأصبحت ظروفهم أكثر سوءاً الآن بسبب مرض فيروس كورونا. فهم يعيشون في ظروف بائسة ولا يستطيعون التقيد بإرشادات التباعد البدني والنظافة الصحية المناسبة نظراً لمحدودية فرص الحصول على المياه والخدمات الصحية. وتشكل جائحة كوفيد-19 كارثة إضافية لأزمة الروهينغا والكثير من اللاجئين الآخرين.

والجمهورية الدومينيكية على دراية تامة بتلك الحالة المتعلقة بنزوح غير مسبوق لما يزيد على 4 ملايين مواطن فنزويلي. ومن المحزن أن الظروف التي أجبرتهم على الفرار لا تزال قائمة بل وتتفاقم الآن بسبب تأثير جائحة كوفيد-19. وتؤثر الظروف في البلدان المضيفة نتيجة لتدابير مكافحة انتشار الفيروس تأثيرا كبيرا ومباشرا عليهم.

ويمكننا أن نستشهد بأمثلة مختلفة ولا حصر لها على الكيفية التي يعيش بها اللاجئون حياتهم اليومية. فكثير منهم تركوا بلدانهم جسديا لا روحيا وتعين عليهم تحمل الكثير من الصعوبات. ونعتقد أن هذه الجائحة قد ساعدتنا جميعا على التضامن مع كفاحهم.

ونحن على استعداد للدعوة إلى إجراء حوار عالمي مستدام وشامل بهدف تخفيف معاناة اللاجئين ومساعدتهم على ممارسة حقهم في العودة إلى ديارهم الأصلية أو الأماكن التي يختارونها بطريقة آمنة وكريمة وطوعية. وكما قال أحد لاجئي الروهينغيا: "لم تكن لنا آمال كبيرة من قبل، والآن فليس لنا ما نأمل فيه". فانعبد بناء ذلك الأمل لهم.

المرفق الخامس

بيان المنسقة السياسية لإستونيا لدى الأمم المتحدة، كريستيل لوك.

أود أن أشكر مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، السيد غراندي، على إحاطته الشاملة اليوم، وعلى بذله الجهود الدؤوبة طوال مدة عمله. وبما أن اللاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين شردتهم النزاع معرضون بشكل خاص لتأثير أزمة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، فإننا نشيد أيما إشادة بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على تكثيف الاستجابات في هذه الأوقات العصيبة.

وما زالت إستونيا من المانحين بانتظام للمفوضية. فمنذ عام 2001، دعمنا المفوضية بمنح تشغيلية، فضلا عن تقديم مساهمات مباشرة للمساعدة في التخفيف من حدة أزمات إنسانية محددة في جميع أنحاء العالم.

ونشهد اليوم عددا غير مسبوق من الناس الذين يُجبرون في جميع أنحاء العالم على ترك ديارهم بسبب النزاعات أو الاضطهاد. ونشيد بالدور الحاسم الذي يضطلع به المجلس والدول الأعضاء فيه في السعي إلى اتخاذ إجراءات موحدة لمعالجة الأسباب الجذرية للتشرد. ويعدُّ حل الأزمات الأمنية العالمية والحفاظ على السلام مسؤولية مشتركة لنا جميعا. ولهذا السبب، يسرنا أن نرى جهودا دولية مثل عملية إيريني التابعة للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي، التي تعمل بالتعاون الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في التصدي للتهديد الإرهابي المتزايد وكذلك الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود مثل الاتجار بالأسلحة والبشر.

وأصبحت المعونة الإنسانية أكثر أهمية من أي وقت مضى في ظروف هذه الجائحة العالمية. وغالبا ما يكون الأشخاص المتقربون أكثر عرضة للضعف والتهديدات ذات الصلة بجائحة كوفيد-19. وتزداد الحالة سوءا عندما يواجه النازحون عوائق في الحصول على الخدمات الصحية وانعدام الأمن الغذائي بسبب عوامل مختلفة. ونحن بحاجة إلى تدابير ومساهمات فورية للتخفيف من الأثر الاجتماعي والاقتصادي غير المسبوق على اللاجئين وغيرهم من المشردين.

وبالنظر إلى الحالة الإنسانية الحرجة في شمال غرب سوريا، حيث يوجد حوالي 2.8 مليون شخص بحاجة إلى المساعدة، فإننا ندعو أعضاء مجلس الأمن إلى دعم تجديد آلية تقديم المعونة عبر الحدود في تموز/يوليه. وفيما يتعلق بالحالة المزرية في اليمن، حيث نزح المزيد من الأشخاص نتيجة لاستمرار القتال، مع احتمال تقشي الكوليرا، فلا مناص من كفالة وصول العاملين الدوليين في مجال الإغاثة، فضلا عن وصول الأدوية والإمدادات الطبية إلى اليمن وداخل أراضيه.

وإستونيا ملتزمة بمساعدة المحتاجين، وقد ساهمت ماليا في المساعدة على التخفيف من آثار "كوفيد-19" في سوريا وليبيا وفي إطار الخطة الإقليمية للاستجابة لأزمة اللاجئين والمهاجرين من فنزويلا.

وكما سمعنا من المفوض السامي للتو، فإن عدد المشردين داخليا على الصعيد العالمي يقدر بحوالي 46 مليون شخص. ومن المؤسف أن هناك ما يزيد على 1.4 مليون شخص مشرد داخليا في جميع أنحاء البلد بسبب العدوان الروسي على أوكرانيا الذي دام ست سنوات حتى الآن. ويتسم وضع المشردين في أوكرانيا بالهشاشة وعدم الاستقرار. ويتسم وضع النساء والأطفال والأشخاص المسنين الذين يقيمون في المناطق الريفية بالضعف على وجه الخصوص. وقد ساهمت إستونيا في التخفيف من ظروف المشردين

داخليا في أوكرانيا من خلال دعم برامج المفوضية بأموال مخصصة قدرها 200 000 دولار . وبالإضافة إلى ذلك، عملت المنظمة الإستونية غير الحكومية "مساعدة اللاجئين" على تأمين سبل عيش اللاجئين والمشردين داخليا في أوكرانيا.

وأصبح جليا أكثر من أي وقت مضى أننا بحاجة إلى حلول رقمية لتحسين قدرة المجتمع الدولي على الاستجابة الجماعية للآزمات. وأثبتت جائحة كوفيد-19 أن الرقمنة هي المفتاح لضمان استمرارية الأعمال وتقديم الخدمات أثناء الآزمات الصحية العالمية. وخلال المنتدى العالمي للاجئين، تعهدت إستونيا بالتعاون مع المفوضية بشأن تحديد الهوية الرقمية. ونواصل منذ ذلك الوقت اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ ذلك التعهد. وأصبح هذا اليوم أكثر أهمية نظرا للحاجة الملحة لتعيين الأشخاص الضعفاء والوصول إليهم بكفاءة وعن بعد خلال فترات تدابير الإغلاق والقيود المفروضة على السفر، مع ضمان أمنهم وخصوصيتهم في الوقت نفسه.

أخيرا، وإذ نحتفل هذا العام باليوم العالمي للاجئين في هذا الوقت من الجائحة، أود أنؤكد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يلبي احتياجات المشردين خلال هذه الجائحة على نحو أفضل، وأن يكفل لهم الحماية الكاملة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وقانون اللاجئين.

المرفق السادس

بيان الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، نيكولا دو ريفيير

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

بادئ ذي بدء، أود أن أشيد بموظفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على جهودهم الممتازة لحماية اللاجئين والدفاع عن حقوقهم. إن التزام فرنسا بالاحترام غير المشروط للحق في اللجوء معلوم جيداً.

وكما ذكرنا المفوض السامي، فإن عدد الأشخاص الذين أجبروا على المنفى أو أن يصبحوا لاجئين لم يكن مرتفعاً إلى هذا المستوى أبداً. وأفكر على وجه الخصوص في منطقة الساحل، ولا سيما بوركينا فاسو، حيث تضاعف عدد المشردين داخلياً بأكثر من أربعة أضعاف في أقل من عام.

ويجب أن يكون تقاسم المسؤوليات بروح من التضامن مبدأ توجيهياً لعملائنا. فاستضافة اللاجئين ليست التزاماً دولياً فحسب، بل هي أيضاً واجب أخلاقي. وإن من مسؤولية الدول توفير الحماية على أراضيها للراعي الأجنبي الذين فروا من بلدانهم بسبب الاضطهاد. ولن نتمكن من تحسين المعاملة الشاملة للاجئين على نحو يؤدي إلى تحسين إدارة تدفقات الهجرة ومكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر بصورة فعالة إلا باتباع نهج عالمي جماعي.

ولذلك السبب فإن تنفيذ الاتفاق العالمي المتعلق باللاجئين يعتبر أولوية. وتعمل فرنسا بصورة فعالة لتنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها في المنتدى العالمي للاجئين، وخاصة ما يتعلق بمسألة إعادة التوطين مع توفر 10 000 مكان للفترة 2020-2021 والتعاون القانوني وإدراج المعايير المناخية والبيئية في استراتيجيتها الإنسانية. وندعو جميع الدول إلى تكثيف جهودها.

إن اللاجئين والنازحين معرضون بشكل خاص لجائحة فيروس كورونا، التي أدت إلى تعليق إجراءات اللجوء في العديد من البلدان، وإلى تسارع معدل العودة حتى لو لم تتوفر شروطها، وإلى زيادة في الوصم. كما أن اللاجئين معرضون بشدة للتأثير الاجتماعي والاقتصادي لهذه الأزمة. ويجب أن نكون يقظين وأن ندمج اللاجئين والنازحين في الاستراتيجيات الوطنية والدولية للتصدي للجائحة.

ومن مسؤولية مجلس الأمن أن يهيئ الظروف التي تقضي إلى التوصل إلى حلول دائمة للأزمات. إن انعدام الأمن والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان هي الأسباب الرئيسية للنزوح. وفي سورية وفنزويلا وليبيا وميانمار، لا يمكن تحقيق الاستقرار في الأجل الطويل والتصدي للتحديات الناشئة عن نزوح السكان سوى بالحل السياسي.

وأخيراً، لن نساوم على المبادئ الأساسية المتعلقة بعودة اللاجئين، التي يجب أن تكون طوعية وأن تتم في ظروف آمنة وكريمة.

بيان نائب الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة، يورغن شولتز

أود أن أشكر المفوض السامي غراندي على إحاطته. إن من المهم إطلاع مجلس الأمن بانتظام على أنشطة مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وصلتها بعملنا. ونقدر هذه المتابعة لإحاطة المفوضية المقدمة في نيسان/أبريل 2019 (انظر S/PV.8504) خلال فترة رئاستنا. ويتضمن تقرير المفوضية "الاتجاهات العالمية: النزوح القسري" لعام 2019، الذي نُشر اليوم، أخباراً محزنة عن تسجيل عدد قياسي من اللاجئين بلغ 79.5 مليون لاجئ في جميع أنحاء العالم - أتى 68 في المائة منهم من خمسة بلدان فقط، و 6.6 مليونا منهم من سورية وحدها.

وتقدر ألمانيا الدور الذي لا غنى عنه للمفوضية في حماية ومساعدة ملايين اللاجئين والنازحين داخليا في جميع أنحاء العالم. وهذا أمر بات أكثر أهمية هذه الأيام لأن تأثير الجائحة، مع أنها تؤثر على الجميع في جميع أنحاء العالم، سيكون أشد تدميرا بالنسبة للأشخاص في أكثر الحالات ضعفا، بمن فيهم اللاجئين والنازحون.

ونثني على عمل موظفي المفوضية الذين يواصلون توفير الحماية والمساعدة لأكثر الفئات ضعفا على الرغم من تدابير الإغلاق وغالبا ما يعرضون للخطر صحتهم وسلامتهم. وقد ساعدت تدابير الوقاية التي اتُخذت في مواقع النزوح على تجنب تفش كبير لمرض فيروس كورونا.

كما دعمت ألمانيا المفوضية ماليا في سعيها إلى إبقاء من يقعون ضمن الولاية المسندة إليها في مأمن من فيروس كورونا. واستجابة لنداء خطة الاستجابة الإنسانية العالمية بشأن فيروس كورونا ومناشدة المفوضية بشأنه، قدمت ألمانيا 300 مليون يورو كتمويل إضافي - 35 مليون يورو للمفوضية على وجه التحديد. وقد فعلنا ذلك بطريقة تتيح للمنظمات، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، المجال الذي تحتاج إليه لتكييف عملياتها الإنسانية بمرونة مع الوضع والاحتياجات المتغيرة باستمرار.

وفي مواجهة هذه الأزمة، نعتقد اعتقادا راسخا أن العمل الحازم والتضامن العالمي وتعددية الأطراف مطلوبة أكثر من أي وقت مضى. وإننا نردد بقوة ما جاء في بيان المفوض السامي من أن الاستجابة الفعالة للجائحة واحترام القانون الدولي والمعايير المتعلقة باللاجئين أمران لا يستبعد أحدهما الآخر. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى كفالة حقوق اللاجئين وحمايتهم من خلال اتخاذ تدابير وقائية، وحماية المجال الإنساني، ومنح استثناءات للعاملين في المجال الإنساني وإعفاءات للبضائع.

ولا غنى عن تقاسم الأعباء بشكل أكثر إنصافا إذا أردنا توفير حلول مستدامة للاجئين ولأولئك الذين يستضيفونهم. ولذلك فمن المشجع جدا - بعد مضي ستة أشهر على الانعقاد الناجح جدا لأول منتدى عالمي للاجئين - أن نرى تقدما في تنفيذ تعهدات المنتدى الكثيرة وغيرها من الصكوك. إن التنوع الهائل للتعهدات والممارسات الجيدة والمبادرات الجديدة هو أمر مشجع حقا، ويلزم تنفيذها ومتابعتها بشكل مجد ومتقن. تلتزم ألمانيا، بوصفها من المشاركين في الدعوة إلى عقد المنتدى، التزاما كاملا بمواصلة دعم عملية التنفيذ. ولذلك ندعو جميع الدول الأعضاء إلى الإسهام في تحقيق أهداف الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين.

ويمكن لجلسة اليوم أن تساعد أيضا على تشجيع الأعضاء الأوسع نطاقا على المشاركة في عملية المتابعة، وحشد الالتزامات الجادة، وتقديم مساهمات كبيرة. وينبغي للمجلس أن يقف بحزم إلى جانب المفوضية في هذا المسعى.

وفيما يتعلق بليبيا، يساورنا بالغ القلق إزاء التقارير المتسقة عن الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان للاجئين والمهاجرين، ولا سيما في مراكز الاحتجاز.

وفيما يتعلق بالمبادئ الجوهرية لإعادة اللاجئين إلى وطنهم، نقدر بشدة بقاء المفوضية ثابتة في موقفها من ضرورة وضع آليات حماية أساسية كشرط مسبق لأية مساعدة على العودة الطوعية إلى الوطن. ونذكر مرة أخرى بأن جميع عمليات الإعادة في حالة اللاجئين والنازحين داخليا يجب أن تكون طوعية وآمنة وكريمة وجارية بناء على دراية حسنة.

يجب أن نضاعف الجهود لتوفير مستقبل أفضل للاجئين الروهينغا مع حرية التنقل، وسبل العيش اللائق، وإمكانية الحصول على الجنسية على المدى الطويل من أجل التصدي للمخاطر التي تشكلها الحصة والكاف والحمراء. ونقدر استعداد حكومة بنغلاديش لمواصلة استضافة اللاجئين من الروهينغا.

وفي هذا السياق، أود أيضا أن أتكلم عن سورية. ليس الافتقار إلى البنى التحتية هو ما يمنع النازحين داخليا واللاجئين من العودة إلى ديارهم. فالحاجز الرئيسي هو مناخ الخوف والظلم وضعف سيادة القانون في سورية. ويجب على دمشق أن توفر ضمانات أمنية موثوقة ويمكن التحقق منها تسمح بعودة السوريين الطوعية والأمنة والكريمة إلى بلدهم.

وفي الوقت نفسه، تظل المساعدة الإنسانية عبر الحدود أساسية للوصول إلى المحتاجين في الشمال الغربي والشمال الشرقي لسورية. إن ألمانيا، بصفتها أحد المشاركين في الملف الإنساني السوري في المجلس، ملتزمة بقوة بدعم المفوضية وغيرها من الجهات الفاعلة الإنسانية في تأمين أكبر قدر ممكن من وصول المساعدات الإنسانية، وهو الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى بسبب جائحة كورونا.

وقبل حلول اليوم العالمي للاجئين يوم السبت، ذكرنا السيد غراندي بأن عدد النازحين قد زاد متجاوزا الأرقام القياسية في العام الماضي، وبأن هناك حاجة ماسة إلى الجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية والتنمية وبناء السلام لزيادة تعزيز التعاون من أجل التصدي بفعالية لحالات النزوح الحالية المتعددة الأوجه والمطولة في كثير من الأحيان، وتشجيع الحلول الدائمة لمصلحة النازحين والمضيفين.

إن المجلس على علم بالعمل الذي تقوم به ألمانيا حاليا بشأن منع العنف الجنسي في حالات النزاع. وفي ضوء أزمة مرض كورونا، زاد انتشار العنف الجنسي والجنساني إلى مستويات مثيرة للقلق حقا. وفي ظل هذه الخلفية، نشجع المفوضية على التركيز بقوة على ولايتها المتعلقة بالحماية، ولا سيما فيما يتعلق بالنساء والفتيات، اللاتي غالبا ما يكن الأكثر تهميشا في سياق النزوح.

وأود أن أؤكد للمجلس أن ألمانيا ستظل شريكا ومتبرعا ملتزما وموثوقا للمفوضية في جميع جوانب أنشطتها، لا سيما في هذه الأوقات غير المسبوقة من جائحة كورونا.

بيان البعثة الدائمة لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة

أود أن أشكر السيد غراندي على إحاطته الهامة وعلى تسليط الضوء على الاتجاهات والمسائل الرئيسية المتعلقة باللاجئين الواردة في التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. ونود أيضاً أن نشكر المفوضية على بذلها قصارى جهدها لضمان استمرار العمليات في الميدان خلال جائحة فيروس كورونا. وأود أن أشاطركم بعض الأفكار بشأن هذه المسألة.

أولاً، تكرر إندونيسيا تأييدها لدعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي. ويجب أن نواصل ضمان تقديم المساعدة الإنسانية المستدامة للاجئين بطريقة آمنة وكريمة بينما نخفف من أثر جائحة كورونا.

ولأسف، فقد أحدثت الجائحة العالمية عاصفة متكاملة عصفت بالمهاجرين غير النظاميين. فالظروف المعيشية السيئة تجعلهم أكثر عرضة للإصابة بالعدوى. وفي بعض الحالات، لا تتاح لهم إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية أو الصحية، باعتبار أن السياسات الرامية إلى الحد من الحركة، في الوقت الذي تكون فيه ضرورية للتصدي للفيروس، تعيق الحصول على مختلف الخدمات الأساسية وقد تؤدي إلى تفاقم عدم المساواة والتمييز والاستغلال.

وفي ذلك الصدد، نرحب بجهود مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لمساعدة البلدان على مواجهة تلك التحديات، بما في ذلك تمديد الاتفاق الثلاثي بين المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة ميانمار مؤخراً لتحسين الظروف في راخين.

ونؤمن أيضاً بأن التعاون الفعال بين المنظمات أي بين المفوضية ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، مثل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، سيكون له أثر أكبر على جهودنا الجماعية الرامية إلى التصدي لمختلف التحديات التي يواجهها اللاجئون الفلسطينيون. وتهيب إندونيسيا بجميع الدول الأعضاء مواصلة دعمها لكفالة سلامة ورفاه اللاجئين الفلسطينيين في هذه الأوقات العصيبة، خاصة في ضوء التهديد الخطير الناجم عن الجائحة الحالية.

ثانياً، لا يمكن لأي بلد أن يحل أزمات اللاجئين بمعزل عن باقي البلدان. وعلينا أن نواصل تعزيز منظور عالمي يوطد تعاون ومشاركة جميع مناطق وبلدان المنشأ والعبور والمقصد. واستجابة لتحركات اللاجئين، اتخذت إندونيسيا إجراءات للتصدي للهجرة غير النظامية، على الرغم من عدم كونها طرفاً في اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكولها. وسعينا في إطار عملية بالي إلى إيجاد نهج شامل لمعالجة مسألة الهجرة غير النظامية من خلال إدارة الحدود، ووضع نهج يركز على الضحايا، وزيادة الوعي بالهجرة الآمنة. وكذلك اقترحت إندونيسيا مؤخراً آلية عملية للتصدي للهجرة غير النظامية خلال انتشار الجائحة.

ثالثاً، دعونا لا نغفل إنسانيتنا خلال الجائحة، فنحن جميعاً نواجه ظروفًا صعبة. ومع ذلك، فكما ذكر الأمين العام في الإحاطة التي قدمها بشأن السياسات، فإن كفالة سلامة الآخرين تكفل سلامتنا.

وتأمل إندونيسيا في أن يواصل المجتمع الدولي تناول مسألة اللاجئين بروح من التقاسم المنصف للأعباء والمسؤولية المشتركة، وأن يتخذ كل بلد إجراءات وفقاً لمسؤوليته وقدراته.

وينبغي أن نشجع الحلول الدائمة من خلال زيادة التعاون بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد أو إعادة التوطين.

وتحث إندونيسيا البلدان التي تتوفر لها الوسائل للقيام بذلك، ولا سيما الدول الأطراف في اتفاقية عام 1951، على الوفاء بالتزاماتها، وخاصة فيما يتعلق بتمويل بلدان العبور، التي هي في غالبيتها بلدان نامية.

وفي الختام، أود أنؤكد ضرورة أن تواصل المنظمات الدولية ذات الصلة تعزيز قدراتها ومساعدة البلدان في التعامل مع الهجرة غير النظامية، مع الالتزام في الوقت ذاته بالبروتوكولات الصحية السارية.

بيان نائب الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، غينادي كوزمين

نرحب بالمفوض السامي لشؤون اللاجئين، السيد فيليبو غراندي، ونشكره على إحاطته.

إن تقديم المساعدة إلى اللاجئين وملتمسي اللجوء والأشخاص عديمي الجنسية يشكل اليوم عنصراً أساسياً في الجهود المكثفة الرامية إلى صون السلم والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي. ونقدر تقديراً عميقاً العمل الفعال الذي تقوم به مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في حالات الأزمات الإنسانية الرئيسية التي تؤدي إلى تدفقات جماعية للاجئين. ونؤيد التزام المفوضية بتوسيع نطاق جهودها على أساس الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين.

إن عمل المفوضية لم يكن أبداً سهلاً، ولكن عام 2020 جلب مستوى غير مسبوق من الصعوبة. فجائحة كوفيد-19 لم تترك مكاناً آمناً على كوكب الأرض، وأصبح اللاجئين والمشردون داخلياً هم الأكثر عرضة للخطر الآن.

وفي هذا الصدد، نرحب بتركيز المفوضية على التعاون الوثيق مع الدول، بغية إشراك اللاجئين في البرامج الوطنية لمكافحة كوفيد-19، وشن حملات إعلامية في صفوف السكان. وتستحق جهودها الرامية إلى تخفيف آثار العدوى بزيادة إمدادات السلع الإنسانية والمياه والمرافق الصحية في المخيمات والمستشفيات وغيرها من المؤسسات دعماً واسع النطاق.

ونحن نشاطر الشواغل بشأن الحالة الراهنة في عدد من بلدان الشرق الأوسط والبلدان الأفريقية. فمخيمات اللاجئين ومراكز الاستقبال تعاني من نقص حاد في معدات الحماية الشخصية والأدوية. ونظام الرعاية الصحية في معظم البلدان المضيفة ضعيف ومثقل بالأعباء. وفي حالات كثيرة، تعرقل الجزيئات الانفرادية غير القانونية قدرة تلك البلدان على التصدي للجائحة.

وينبغي ألا يخضع تقديم المساعدة الإنسانية للاجئين والمشردين داخلياً والبلدان المضيفة للتسييس. وقد ذكر المفوض السامي ذلك بوضوح شديد. وندعو مرة أخرى إلى رفع فوري وكامل للجزيئات الانفرادية وغيرها من التدابير التقييدية التي تقوض قدرات الدول على مكافحة جائحة كوفيد-19 مكافحة فعالة.

وعلى الرغم من الجهود السافرة المبذولة لمنع عودة اللاجئين إلى الجمهورية العربية السورية، فإننا نرى زخماً إيجابياً. ونُحرز مبادرة تسهيل عودة اللاجئين السوريين الطوعية إلى ديارهم، التي أطلقتها روسيا في عام 2018، تقدماً كبيراً. ولا يزال عدد السوريين من اللاجئين والمشردين داخلياً العائدين إلى ديارهم في تزايد مستمر، ويتجاوز عددهم اليوم المليونين. وتضطلع المفوضية بدور رئيسي في هذا الصدد، ونأمل أن تواصل المفوضية تقديم المساعدة إلى السوريين اللاجئين والمشردين داخلياً.

وتدعم روسيا الحكومة السورية في جهودها الرامية إلى إصلاح الهياكل الأساسية، مثل إمدادات المياه والكهرباء والمدارس والمستشفيات والمساكن. واليوم تركز أعمالنا بشكل خاص على تنفيذ مجموعة من التدابير لمكافحة كوفيد-19. ويصبح البلد بشكل عام آمناً بشكل متزايد للناس.

ولأسف، هناك حالة إنسانية لم تحل بعد في مخيم الركبان، حيث يُحتجز آلاف الأشخاص قسراً في ظروف غير مقبولة. وقد يؤدي غياب الرعاية الطبية المؤهلة ومعدات الحماية الشخصية في ظروف غير صحية تماماً إلى تفش حاد لكوفيد-19.

ونسلم من وقت لآخر في المجلس حكايات عن النزوح الجماعي للناس هرباً من استبداد الحكومات. فمثلاً، بعض الزملاء شغوفون جداً بالإشارة إلى الهجرة الاقتصادية من فنزويلا في سياق اللاجئين. ولدينا الآن تدفق عكسي - حيث يعود الآن بسرعة آلاف ممن غادروا البلد. والسبب الرئيسي لذلك هو كراهية الأجانب في البلدان المضيفة، التي تسببت فيها هذه الجائحة. وكما اتضح، فهم الآن لاجئون بالفعل بالمعنى الحقيقي. وعلاوة على ذلك فإن نحو 90 في المائة من جميع حالات كوفيد-19 في فنزويلا موجودة بين العائدين، الذين من الواضح أنهم حرّموا من الرعاية الصحية وتعرضوا للفيروس في البلدان المضيفة.

وفي الختام، أود أن أؤكد مرة أخرى أن روسيا ستواصل تعزيز النظام الدولي لحماية اللاجئين ودعم أنشطة المفوضية بشكل شامل، وهي أنشطة حيوية للملايين ممن أجبروا على مغادرة ديارهم.

المرفق العاشر

بيان النائبة الثانية للممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، حليمة ديشونغ

اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر للمفوض السامي فيليبو غراندي على إحاطته المفيدة التي قدمت في الوقت المناسب.

وإذ يواصل المجتمع الدولي تلمس طريقه عبر مشهد المخاطر المعقد للقرن الحادي والعشرين، الذي لا يشكل مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) فيه سوى أحدث تهديد ناشئ للسلم والأمن الدوليين، يجب علينا أن نجدد جهودنا لحماية أولئك المعرضين لأشد المخاطر. ولكي نقوم بذلك بنجاح، تمس الحاجة إلى اتباع استراتيجيات متكاملة وشاملة لتوحيد منظومة الأمم المتحدة بأسرها وتعبئة هذه الجهود من أجل التصدي للأسباب الجذرية لانعدام الأمن وأعراضه.

وفي هذا الصدد، ترحب سانت فنسنت وجزر غرينادين بمبادرة اليوم باعتبارها فرصة لزيادة تعزيز الرابطة المؤسسية بين مجلس الأمن والوكالات الأخرى العاملة في جميع أركان الأمم المتحدة للسلم والأمن وحقوق الإنسان والتنمية. إن عمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أساسي لجهودنا الرامية إلى تعزيز السلام والأمن الدائمين. ولذلك، فإننا نشيد بالمفوض السامي وموظفيه على جهودهم التي لا تكل، على الرغم من التحديات الناجمة عن كوفيد-19.

ويجب حماية حقوق اللاجئين والمشردين داخليا وأولئك الذين أصبحوا عديمي الجنسية بفعل قوى سياسية واجتماعية - اقتصادية وبيئية ليس لهم عليها تأثير يُذكر، إذ أن هؤلاء الأفراد جديرون كذلك بأن يعيشوا حياة كريمة. وثمة واجب أخلاقي على جميع الأطراف الفاعلة في النظام الدولي أن تعزز الإدماج السياسي والرفاه الاجتماعي والمشاركة الاقتصادية لجميع الأشخاص من دون أي تمييز، وهو أمر مكرس أيضا في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وفي سياق السعي إلى تحقيق هذه المسؤولية المشتركة، يجب التمسك بمبادئ القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وقانون اللاجئين، مع الاحترام الكامل لسيادة جميع الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، بما في ذلك الدول المتضررة من النزاعات. وتحقيقا لهذه الغاية، يضطلع مجلس الأمن بدور حاسم في استضافة مناقشات مثل مناقشة اليوم للنظر في الدوافع الرئيسية لانعدام الأمن العالمي والتصدي له على نحو كاف، خاصة في وقت تتلاقى فيه التحديات التقليدية للسلام الدولي، مثل النزاعات، مع التهديدات الناشئة المتمثلة في تغير المناخ والأوبئة.

إن تحدي التشريد يمسنا ويهمنا جميعا في عالم يزداد ترابطا وعولمة. وبالفعل، فقد تضررت جميع المناطق - من الأمريكيتين إلى آسيا والمحيط الهادئ - من التشرد، الأمر الذي أدى إلى تفاقم مخاطر الحماية في ضوء جائحة كوفيد-19. ولذلك، فإن من مصلحتنا الجماعية أن نضمن أن تتوفر لدى جميع الدول الأدوات اللازمة لمواجهة تحدياتها الإنمائية وبناء مجتمعات سلمية ومزدهرة وشاملة للجميع، وفقا لخطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويظل ذلك المخطط الرئيسي لمعالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن وأعراضه بصورة منهجية، بما في ذلك النزاعات والتشريد الجماعي للبشر، في سياق جهودنا الرامية إلى بناء عالم أكثر إنصافا وأمانا.

وإذ نتصدى للآثار الصحية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية المترتبة على كوفيد-19، يجب علينا أن نضاعف جهودنا الرامية إلى الحد من أوجه عدم المساواة وتشجيع الصحة الجيدة والرفاه وتعزيز النمو والتنمية المراعيين للمناخ للجميع. ويشكل الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين جانباً حاسماً من هذه الرؤية التقدمية. ولذلك، تدعو سانت فنسنت وجزر غرينادين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بروح التضامن، إلى تجديد دعمها للاتفاق العالمي. وكذلك ندعو إلى تقديم دعم تقني ومالي أكبر للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، التي تؤدي دوراً قيماً للغاية في صون السلام والأمن الدوليين.

المرفق الحادي عشر

بيان البعثة الدائمة لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

بداية، أود أن أشكر فرنسا على عقد جلسة اليوم بشأن اللاجئين، والتي تأتي في الوقت المناسب، حيث نحتفل باليوم العالمي للاجئين يوم السبت القادم، 20 حزيران/يونيه. ويأتي اليوم العالمي للاجئين في هذا العام في وقت يُعتبر فيه عدد النازحين في جميع أنحاء العالم عند أعلى مستوياته على الإطلاق وعلى خلفية تغيرات اجتماعية واقتصادية سلبية. وقد سلطت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) الضوء على الحاجة إلى إيجاد عالم أكثر شمولاً وإنصافاً.

وأود كذلك أن أشكر السيد فيليبو غراندي على إحاطته المستتيرة. وتشيد جنوب أفريقيا بجهود مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في تنفيذ ولايتها المتمثلة في حماية اللاجئين وتعزيز إدماج اللاجئين في خضم ظروف صعبة.

تشمل العوامل التي تؤدي إلى التشريد القسري النزاعات العنيفة وانتهاكات حقوق الإنسان والاضطهاد والكوارث الطبيعية والمخاطر الإنسانية وتغير المناخ. وقد تفاقمَت هذه العوامل بفعل جائحة كوفيد-19. وبالفعل، فإننا نشعر بقلق بالغ إزاء المخاطر الإضافية التي فرضها كوفيد-19 على اللاجئين والمشردين داخليا والمهاجرين، الذين يعيشون جميعهم في ظروف صعبة أصلاً، وكثيراً ما يفتقرون إلى إمكانية الوصول إلى المرافق والخدمات الأساسية. ويتطلب التصدي للدوافع الهيكلية للنزاع استراتيجيات طويلة الأجل وشراكات وملكية مشتركة. ويظل دور الدول في البحث عن حلول سياسية واتباع دبلوماسية وقائية أمراً بالغ الأهمية.

وننطق مع مقولة إن حجم الأرقام الحالية التي تقدمها المفوضية يشير إلى أن العالم بحاجة إلى حل ملموس إذا ما كان يريد معالجة هذا العدد الكبير من اللاجئين والمشردين، الذي نشهده لأول مرة في التاريخ. وأود أن أسلط الضوء، في هذا الصدد، على ما يلي:

أولاً، إن القارة الأفريقية هي إحدى المناطق المتضررة من عمليات النزوح القسري الواسعة النطاق وتستضيف أكثر من ثلث السكان النازحين في العالم. وقد ضاعف الاتحاد الأفريقي جهوده للتصدي لهذه الظاهرة. ويؤكد الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين والميثاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية التحول العالمي الذي حدث مؤخراً نحو جعل المواضيع المتعلقة باللاجئين وطالبي اللجوء والمشردين داخليا والهجرة في صلب الخطاب السياسي العالمي. وبغية تحقيق تطلعات خطة عام 2063، اعتمد مؤتمر الاتحاد الأفريقي الموقف الأفريقي الموحد إزاء فعالية العمل الإنساني الذي يحدد الهيكل الإنساني الجديد لأفريقيا، وذلك بهدف معالجة الأسباب الجذرية للمشاكل وإيجاد حلول دائمة.

ثانياً، فيما يتعلق بالعمل العالمي لتلبية احتياجات اللاجئين، ننطق مع الآراء المعرب عنها في الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين بقدر ما تتعلق بتجنب حالات اللجوء الكبيرة وحلها. ويتطلب ذلك بذل جهود مبكرة ترمي إلى التصدي لدوافع ومحفزات أزمات اللاجئين، فضلاً عن تحسين التعاون بين الجهات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان والجهات الفاعلة السياسية والإنسانية والإنمائية، فضلاً عن اتخاذ تدابير تشجع منع نشوب النزاعات وبناء السلام عن طريق الوساطة. ونرحب بالمنتدى العالمي الأول للاجئين الذي انعقد في كانون الأول/ديسمبر 2019، والذي عزز التعاون والتضامن الدوليين وحشد الدعم من أجل تقاسم الأعباء

والمسؤوليات على نحو منصف ويمكن التنبؤ به في حالات اللجوء. وقد أعلنت جنوب أفريقيا تعهدات ملموسة خلال المنتدى، من شأنها أن تكفل تعزيز حماية اللاجئين في بلدنا.

ثالثاً، نعتقد أن تحقيق السلام في القارة الأفريقية شرط مسبق لإيجاد حلول مستدامة بشأن التشريد القسري. وقد كرست جنوب أفريقيا جهودها، في هذا الصدد، لإحراز تقدم بشأن هذا الطموح الحاسم. وخطونا خطوات واسعة، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، نحو منع نشوب النزاعات وإنهاءها من خلال مشاركتنا في الجهود الرفيعة المستوى للوساطة السياسية والمصالحة، فضلاً عن المساهمة في بعثات حفظ السلام وصنع السلام في القارة الأفريقية. وبدل تخصيص 75 في المائة من موارد صندوق السلام الجديد التابع للاتحاد الأفريقي لدعم الوساطة والدبلوماسية الوقائية على تزايد اعتراف الاتحاد الأفريقي بأهمية الحلول السياسية للنزاعات الأفريقية.

رابعاً، من المهم أن تقوم البلدان المضيفة، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بتعزيز وتيسير وتنسيق العودة الطوعية للمشردين إلى ديارهم أو محال إقامتهم المعتادة بأمان وكرامة. ويجب أن تراعي الإعادة إلى الوطن سياقات وأبعاداً ثقافية محددة ويجب ألا تكون نتيجة اختيار زائف بين التشريد غير الكريم والعودة غير الكريمة. وعلاوة على ذلك، من المهم ألا تؤدي العودة إلى الوطن إلى مزيد من التشرد الداخلي بمجرد أن يعود الناس. ونود أن نؤكد ضرورة إشراك المشردين في كل مرحلة من مراحل عملية العودة إلى الوطن.

ختاماً، تشيد جنوب أفريقيا بإشادة خاصة بالبلدان الأفريقية التي فتحت حدودها لاستيعاب اللاجئين بغض النظر عن القيود التي تواجهها على صعيد الموارد وتدعو المجتمع الدولي إلى الوفاء بالتزامه بتقاسم الأعباء والمسؤوليات. وكذلك نشيد بالبلدان التي لا تزال تقبل اللاجئين الذين يحتاجون إلى إعادة التوطين في جميع أنحاء العالم. وفي هذا السياق، أود أن أشدد على أن التعاون والشاركة على الصعيدين الإقليمي والدولي أمران حيويان.

المرفق الثاني عشر

بيان الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة، قيس قبطني

أود بداية أن أشكر المفوض السامي فيليبو غراندي على إحاطته، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على الجهود التي بذلتها في هذه الأوقات العصيبة من جائحة مرض فيروس كورونا وما تسببه من تهديدات للسلم والأمن الدوليين، لا سيما في مناطق النزاع والبلدان التي دمرتها الحروب، وخاصة أخطارها على السكان الأكثر ضعفا - فئات اللاجئين والمشردين والعائدين.

ولا تزال مسألة اللاجئين والمشردين تشكل مصدرا رئيسيا للقلق، لأنها تبين إلى أي مدى لا يزال عالمنا لا ينعم بالاستقرار. وللأسف، فإن الإحصاءات اليوم تشير إلى أن المشكلة ما تزال تزداد سوءا نظرا لزيادة أعداد اللاجئين والمشردين داخليا بسبب النزاعات والحروب والفقر والتخلف وتدهور البيئة المتصل بتغير المناخ. وإن نشيد بالدور الحاسم الذي تضطلع به المفوضية والمنظمات الإنسانية الأخرى في تقديم المساعدة إلى هؤلاء السكان، فإننا نؤكد الحاجة الملحة إلى مضاعفة وتكثيف الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للمشكلة. فهذا انعكاس محزن لوضع السلام والأمن في العالم اليوم بعد 75 عاما من تعددية الأطراف ويشكل ضغطا هائلا للموارد المالية والبشرية للمنظمات الإنسانية ومنظمات اللاجئين.

ويعتبر حل مشكلة اللاجئين والمشردين مسألة ذات أولوية قصوى. ومن الواضح أن تهيئة الظروف الطويلة الأجل للسلام والاستقرار والمصالحة الوطنية والتنمية أمر غير ممكن دون اتخاذ خطوات كافية لضمان العودة الطوعية الآمنة للاجئين والمشردين داخليا إلى ديارهم وأماكن إقامتهم الأصلية، ومعالجة آثار النزاعات وتضديد الجراح التي سببتها إلى أقصى حد ممكن. وإلا فإن محتهم ستظل دون حل، مع كل ما لذلك من تأثير محتمل على الوضع العالمي.

وفي غضون ذلك، فمن الأهمية بمكان تيسير تدفق المساعدات الإنسانية وتوفير الحماية لهؤلاء السكان. وفي هذا الصدد، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات لمنع جميع أشكال استغلال اللاجئين والمشردين لتحقيق مكاسب سياسية، ووقف قوارب الموت من محاولة عبور البحار بحثا عن الأمان.

ولمعالجة مسألة اللاجئين، ينبغي لنا ألا نركز على علاج الأعراض فحسب، بل أيضا على تحديد الأسباب الجذرية لتدفقات اللاجئين والمشردين داخليا. ولا تزال النزاعات المسلحة المسبب الرئيسي لمحنة اللاجئين. وتقع على عاتق مجلس الأمن وأعضائه مسؤولية ودور رئيسيان في منع نشوب النزاعات.

ويتطلب التصدي على نحو ملائم للأسباب الهيكلية لمشاكل اللاجئين اتباع نهج شامل من شأنه أن يعزز الصلة بين السلام والأمن والتنمية، ويتحرى أيضا في الأسباب التي تم تحديدها حديثا، مثل تغير المناخ، كما لاحظ المفوض السامي. وقبل 51 عاما، اعتمدت اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية التي تنظم جوانب محددة من مشاكل اللاجئين في أفريقيا. وقبل 11 عاما، اعتمد الاتحاد الأفريقي اتفاقية حماية ومساعدة المشردين داخليا في أفريقيا. وتدل هذه الأدوات القانونية والسياساتية الرائدة على التزام الاتحاد الأفريقي القوي بحماية اللاجئين والمشردين داخليا والمهاجرين الضعفاء في جميع الظروف، وهو ما نشي عليه حقا. وأبدى كثير من البلدان الأفريقية مستوى عاليا من التضامن بتوفير فرص اللجوء للاجئين في وقت يزداد فيه القلق وكراهية الأجانب وإغلاق الحدود والحرمان من اللجوء في أنحاء كثيرة من العالم.

المرفق الثالث عشر

بيان القائم بالأعمال للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، جوناثان ألن

أشكر المفوض السامي غراندي على إحاطته على الرغم من عدم حضوري لها للأسف، أثناء أداء واجبي الديمقراطي في انتخاب أعضاء جدد في مجلس الأمن. وأشكره على الجهود الهائلة التي يبذلها ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في جميع أنحاء العالم لمساعدة من هم في أشد الحاجة إليها، لا سيما خلال الآثار الهائلة لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وما تزال المملكة المتحدة تدعم المفوضية بقوة، إذ ساهمنا في العام الماضي بمبلغ 122 مليون دولار في شكل تمويل أساسي وقُطري.

وأود أن أردد الشواغل التي أعرب عنها اليوم بشأن تأثير هذه الجائحة على اللاجئين والمشردين داخليا. ووفرننا 184 مليون دولار لنداءات الأمم المتحدة الجديدة، بما في ذلك 25 مليون دولار للمفوضية، كجزء من مبلغ إجمالي قدره بليون دولار للمساهمة في الاستجابة للجائحة منذ بداية الأزمة. وستساعد هذه الأموال المقدمة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومناشدات الأمم المتحدة في إنشاء مراكز لغسل اليدين ومراكز للعزل والمعالجة في مخيمات اللاجئين، وتوفير خدمات الحماية والتعليم للأطفال المشردين، فضلا عن زيادة حصول المشردين في مناطق النزاع المسلح على المياه النظيفة.

وكما بين المفوض السامي، فإن الجهود الرامية إلى بناء السلام وإدامته هي مفتاح الحل لمشكلة التشرد. ولذلك فإن الأزمة التي سببتها جائحة كوفيد-19 تُعدّ فرصة لنا لمضاعفة جهودنا في مجال منع نشوب النزاعات وبناء السلام دعما لرؤية الأمين العام في إعادة البناء بشكل أفضل.

ونتفق على أن استمرار التركيز على إيجاد الحلول يظل أمرا حاسما. وأكدنا باستمرار أهمية التدابير الإنمائية الأطول أجلا التي تزيد من اعتماد اللاجئين على أنفسهم، فضلا عن أهمية الحصول على الفرص والخدمات الأساسية بما فيها التعليم والعمل والتدريب، التي تقدم بطريقة ترمي أيضا إلى دعم المجتمعات المحلية والبلدان المضيفة السخية. وفي هذا الصدد، أود أن أثني على إعلان الأردن مؤخرا السماح لجميع اللاجئين المسجلين، بغض النظر عن جنسيتهم، بالحصول على الرعاية الصحية العامة المدعومة في إطار دعمه المستمر للاجئين في جميع القطاعات. ونثني على سخاء جميع بلدان المنطقة التي استضافت اللاجئين السوريين لفترة طويلة.

ولا يزال النزاع المتجذر في سوريا والفشل في التوصل إلى حل سياسي، أو حتى وقف إطلاق النار الدائم في جميع أنحاء البلد، يحولان دون عودة اللاجئين بأعداد كبيرة. وفي حين نأمل أن يتمكن السوريون من العودة إلى ديارهم في نهاية المطاف، فإننا نتفق مع تقييم الأمم المتحدة بأن الظروف في سوريا لا تسمح بذلك في الوقت الراهن. وما زلنا نأمل أن تتمسك المفوضية بالمبادئ والمعايير التي ينبغي الوفاء بها قبل تيسير عمليات العودة. ونتفق مع المفوض السامي على أهمية اتخاذ التدابير اللازمة لتجنب التعجيل المستمر بتشريد الأشخاص. وفي شمال غرب سوريا، حيث نزح أكثر من مليون مدني بسبب آخر التصعيدات التي شهدتها النزاع، فإن الحفاظ على وقف إطلاق النار الحالي وتمديد ولاية آلية الأمم المتحدة لتقديم المعونة عبر الحدود يشكلان أولوية بالنسبة لنا لتجنب المزيد من التشريد.

وأدى التصعيد الأخير للعنف في ميانمار في ولايتي راخين وتشين إلى موجة كبيرة وجديدة من النزوح. ويهدد هذا التصعيد في العنف بانتكاس الجهود الرامية إلى تهيئة الظروف المواتية لإعادة اللاجئين الروهينغا إلى وطنهم بطريقة آمنة طوعية وكريمة. ورحبنا بإعلان ميانمار مؤخراً عن تمديد مذكرة التفاهم مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حتى حزيران/يونيه 2021. بيد أن هناك حاجة إلى مزيد من التقدم في تهيئة الظروف التي تسمح بعودة الروهينغا إلى وطنهم. ولا يزال هذا الأمر مهما وملحاً، نظراً لزيادة اليأس في مخيمات كوكس بازار، والتهديد الذي يشكله مرض كورونا، ورحلات القوارب المحفوفة بالمخاطر التي لا يزال اللاجئون يخاطرون بها في خليج البنغال والتي يسهلها تجار لا يرحمون، مما يستدعي التوصل إلى حل إقليمي عاجل لها. وقد حثت حكومة ميانمار على وضع خطة شفافة وذات مصداقية في الأجل الطويل للنهوض بتلك الأولويات. ونأمل أن تستخدم تقريرها المقدم إلى محكمة العدل الدولية للقيام بذلك وأن تنشره في إطار الالتزام بالشفافية. وأود أن أشيد بحكومة وشعب بنغلاديش، وأن أشكرهما مرة أخرى، على سخائهما الرائع في دعم هذا العدد الكبير من اللاجئين على أراضيها.

أخيراً، أود أن أقول إن المملكة المتحدة تظل ملتزمة بالقيام بدورها في تلبية احتياجات 50 مليون مشرد داخلياً في جميع أنحاء العالم، 90 في المائة منهم شردوا نتيجة للنزاع والعنف. إننا من المناصرين والمؤيدين منذ أمد طويل لفريق الأمين العام الرفيع المستوى المعني بالتشرد الداخلي، الذي نعتقد أنه يمثل فرصة حاسمة لشحذ الاهتمام السياسي، ومواجهة التحدي المتزايد للتشرد الداخلي، وإيجاد حلول يمكن لجميع البلدان أن تمضي بها قدماً.

المرفق الرابع عشر

بيان الممثلة الدائمة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، كيلي كرافت

أشكر المفوض السامي غراندي على إحاطته التي قدمها اليوم.

وتنتهي الولايات المتحدة على مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين لجهودها في مساعدة وتمكين ملايين اللاجئين والمشردين داخليا وعديمي الجنسية في جميع أنحاء العالم. ولن يفوتنا، لا سيما في هذه الأوقات، أن ننوّه بآلاف العاملين في مجال تقديم المعونة في الميدان الذين لا يبقون ويوصلون المساعدة إلى الفئات الأكثر ضعفا فحسب، بل يفعلون ذلك في خطر حقيقي جدا على صحتهم وسلامتهم. وأعتقد أن من المهم جدا أن نكرر في كل بيان نقدمه تقديرنا للعاملين في مجال تقديم المعونة وحقيقة أنهم يخاطرون بحياتهم - وبأسرهم في مرات عديدة - من أجل مساعدة الآخرين. لذا أود أن أعرب عن امتناني الخالص لجميع العاملين في مجال تقديم المعونة، بمن فيهم جميع العاملين في فريق المفوضية السامية للاجئين، لأنهم في خط المواجهة.

إن مهمة المفوضية في معالجة الأزمات العالمية المتعددة، من سورية إلى فنزويلا، ومن بورما إلى جنوب السودان، مع التصدي أيضا لجائحة عالمية، مهمة شاقة. ومع ذلك، فنحن على ثقة بأنه يمكن للمفوضية أن تتصدى لهذا التحدي، مع تقاسم الأعباء الكافي من جانب المانحين والبلدان المضيفة للاجئين والقطاع الخاص.

إن المفوضية شريك رئيسي تكمل أعماله سياسة الولايات المتحدة الإنسانية والمساعدة التي تقدمها في جميع أنحاء العالم. إن حكومة الولايات المتحدة هي أكبر مانح منفرد للمفوضية، حيث قدمت ما يقرب من 1.7 بليون دولار من التمويل في السنة المالية 2019. ونحن ندعم جهود المفوضية لضمان ملاءمتها للغرض والفعالية والكفاءة قدر الإمكان. ونقدر تكييفها لنهجها من خلال مبادرات جديدة تعزز الاعتماد على الذات والحلول المؤقتة، وكذلك إنشاءها لأساليب جديدة أو موسعة للمساعدة. وقد واصلت المفوضية بذل جهود إصلاحية جادة وشاملة على مدى السنوات القليلة الماضية، ونتوقع أن تؤدي عمليات التحول الداخلي التي تقوم بها إلى أن تصبح منظمة أكثر مرونة ومساءلة وابتكارا.

يساعد عمل المفوضية في التصدي لمرض فيروس كورونا على التخفيف من انتشار الفيروس بين الأشخاص المشردين قسرا، الذين لا يزالون معرضين لخطر كبير بينما يعيشون في مناطق مكتظة بالسكان ذات مرافق صحية سيئة ورعاية صحية سيئة. وفي حين أن ذروة انتشار فيروس كورونا ربما لا تزال على بعد أسابيع أو أشهر في العديد من المناطق، فقد شهدنا استجابات سريعة وحازمة لتسطيح المنحنى في ظروف صعبة للغاية. وإلى جانب تلك الاستجابات، يجب أن نواصل توخي اليقظة وضمان وضع خطط للطوارئ لدعم وحماية الفئات الأكثر ضعفا بيننا.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أطرح سؤالاً على المفوض السامي غراندي. إننا إذ نسعى جميعا إلى مواصلة دعم العمل الإنساني المبدئي من هذا المنبر، نود أن نعزز التعاون الدولي، ونحشد الدعم لتقاسم الأعباء والمسؤوليات على نحو أكثر إنصافا ويمكن التنبؤ به، ونكفل عودة اللاجئين على أساس مبادئ العودة الآمنة والطوعية والكرامة والوعي. وسأكرر ذلك مرة أخرى، لأنه من الأهمية بمكان أن نتكلم جميعا مع اللاجئين ونخبرهم بأننا سنكفل، بوصفنا المجلس، عودة اللاجئين على أساس مبدئي وآمن وطوعي وكرام

ومطلع. لذا أود أن أعرف، بصفتنا عضوا في المجلس وبصفتنا الولايات المتحدة، ما الذي يمكننا أن نفعله - وماذا يمكننا أن أفعل - لتحقيق تلك الأهداف؟

وأخيراً، أود مرة أخرى أن أشكر العاملين في الخطوط الأمامية للمفوضية على كونهم في المقدمة لمحاولة التخفيف من أثر هذا الفيروس.

المرفق الخامس عشر

بيان الممثل الدائم لفيت نام لدى الأمم المتحدة، دانغ دينه كوي

نشرك الآخرين في شكر المفوض السامي على إحاطته، ونعرب عن تقديرنا للعمل المتفاني الذي تقوم به مفوضية الأمم المتحدة السامية لشتؤون اللاجئين، ولا سيما ما يقوم به الآلاف من موظفيها، في الميدان للمساعدة في حماية اللاجئين في جميع أنحاء العالم.

إن المحنة المأساوية التي يعيشها اللاجئون في أنحاء كثيرة من العالم أثارت قلق المجتمع الدولي. وتبعث آخر الإحصاءات التي سمعناها اليوم على القلق. وما فتئنا نشهد كل عام، على مدى العقد الماضي، رقما قياسيا جديدا من المشردين قسرا ونشهد في كل عام زيادة غير مسبوقه في تدفقات اللاجئين، المدفوعة أساسا بالنزاعات التي دامت عقودا في العالم. ولكن ما هو أكثر إثارة للقلق من الأرقام نفسها أن الأرقام ترسم لنا صورة قاتمة للمعاناة الأكبر التي يعاني منها هؤلاء الناس. فأوضاعهم محفوفة بظروف معيشية غير ملائمة وبالتمييز والوصم ومحدودية الحصول على الخدمات الأساسية، من بين أمور أخرى. فلا تهدد التحديات الناشئة، مثل تهريب الأشخاص والاتجار بهم، سلامتهم وأمنهم فحسب، بل تهدد حياتهم أيضا. إن الأثر السلبي لتغير المناخ وجائحة فيروس كورونا الحالي يجعلان حالتهم البائسة بالفعل تصل إلى مستوى آخر من الخطورة.

وتستحق جهود البلدان المضيفة، في هذا السياق، الثناء أكثر من أي وقت مضى ولكن ينبغي ألا يُؤخذ كرمها على أنه من المسلمات. ويتعين على المجتمع الدولي أن يعترف بالعبء المتزايد الملقى على كاهله وأن يتقاسمه. وبناء على ذلك، نؤكد بشكل خاص على أهمية تقاسم الأعباء والمسؤوليات لمساعدة اللاجئين والبلدان المضيفة. إن الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين والمنتدى العالمي للاجئين الأول من نوعه، حيث تم التعهد بأكثر من 800 التزام، قد أعطى ثقة جديدة في تعزيز التعاون على جميع المستويات من أجل معالجة قضايا اللاجئين. كما أن المشاركة والحوار البناءين فيما بين الأطراف المعنية هي أيضا السبيل الوحيد لضمان عودة اللاجئين وإعادة إدماجهم بنجاح.

وفي هذا الصدد، ندعو جميع الجهات المعنية ذات الصلة إلى التركيز على الطابع الإنساني لعملنا لحل المسائل المتعلقة باللاجئين. إن إنقاذ الناس أمر إنساني لأنه طبيعة معاييرنا والتزاماتنا الأخلاقية. ويجب أن تكون جميع الجهود الحقيقية متمحورة حول الإنسان وغير مسبقة ومتفقة مع مبادئ احترام سيادة البلدان المعنية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية لها.

وثمة عامل حاسم آخر هو اتباع نهج شامل وكلي من أجل التأكد من عدم إغفالنا لأي جانب من جوانب الحالة الصعبة التي يواجهها اللاجئون. إن منع نشوب النزاعات وحلها، والنمو الاقتصادي المستدام، وصون السلام والأمن، هي كلها أمور يعزز بعضها بعضا نحو إيجاد حلول دائمة. وتعني معالجة الأسباب الجذرية للصراع، معالجة الأسباب الجذرية لقضايا اللاجئين. وندعو جميع الأطراف المتحاربة في العالم إلى إبداء الإرادة السياسية وبذل المزيد من الجهود بغية التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار وتهيئة الظروف المؤدية إلى حلول سياسية دائمة للصراعات.

وفيما يتعلق بالتحديات الناشئة التي تواجه اللجوء، كما ذكر المفوض السامي، نود زيادة التأكيد على ضرورة ضمان الشفافية في منح مركز اللاجئ لمتمسكي اللجوء. وفي الوقت نفسه، من الضروري التمييز بوضوح بين اللاجئين والمهاجرين غير النظاميين لأغراض اقتصادية من أجل وضع سياسات

مناسبة، لا سيما في سياق التهديدات الأمنية غير التقليدية المتزايدة، مثل الأوبئة والكوارث الطبيعية وتغير المناخ.

ومن جانبنا، تولي فييت نام أهمية كبيرة لتعزيز التعاون على الصعيدين الإقليمي والعالمي، بما في ذلك من خلال المشاركة في عملية بالي، والعمل مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وتنفيذ الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين. وسنواصل القيام بدورنا والعمل عن كثب مع الأعضاء الآخرين في المجتمع العالمي بطريقة نشطة ومسؤولة.
